وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـــــاي 1945 قالـــــمة

كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والإجتـــــماعية

قسم التـــــاريخ

التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والثقافية "1870 - 1920م"

مذكـــرة مقـــدمة لـــنيل شـــهادة المـــاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- مريم عقاقنية
- هاجر دالي

إشراف الأستاذ:

د. عبد الكريم قرين

لجنة المناقشة

الأســـــــــتاذ	الرتـــــــبة	الصـــفة	الجامـــــــعة
الحواس غربي	أستاذ محاضر "أ"	رئيـــــــسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر "أ"	مـشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
ياسر فركوس	أستاذ محاضر "أ"	مـــناقشـــا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2021-2022م

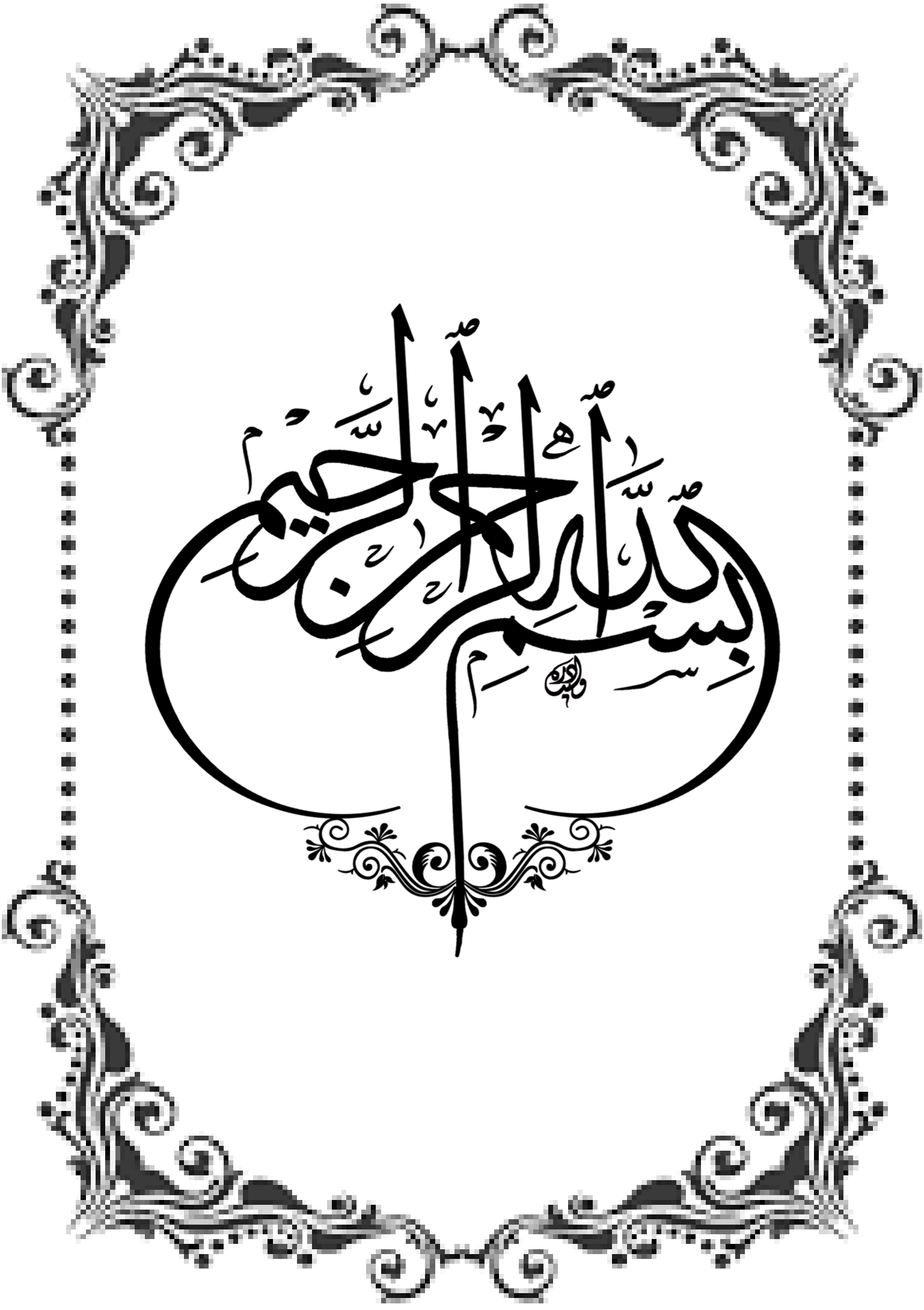
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر الأول والأخير لله عز وجل والحمد الكثير له
والذي يليق بجلاله الذي أعاننا وقدرنا على إنجاز هذا العمل المتواضع.
تتناثر الكلمات جبرا وحبا على صفائح الأوراق لكل من علمنا ومن أزال غشاوة ظلمة الجهل التي مررنا بها برياح العلم الطيبة لكل من أعاد رسم ملامحنا وتصحيح عثراتنا نقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير
إلى الاستاذ المشرف الدكتور قرين عبد الكريم
الذي سهل لنا الطريق بتوجيهاته السديدة والنصائح القيمة والإرشاد طيلة فترة إعداد مذكرة تخرجنا، والذي لم يبخل علينا بوقته الثمين فتحتار الكلمات لشكره، لهذا ندعو الله أن يحفظه ويرعاه ويجزيه كل الجزاء ونتقدم بأصدق الكلمات لصبره معنا وفقه الله في خدمة العلم والمتعلمين.
والشكر موصول كذلك الى لجنة المناقشة
كل باسمه وكل بمقامه لقبولهم قراءة هذا العمل ومناقشته وإثرائه بتوجهاتهم ونصائحهم القيمة،
وكذا افراد اسرتنا وكل الزملاء والاصدقاء دون ان ننسى فضل القائمين على المكتبات والمتحف الوطني للمجاهد لولاية قالمة. لكل هؤلاء جميعا شكرنا وامتناننا.
والى كل من تسعهم ذاكرتنا ولم تسعهم مذكرتنا.
الطالبتان: هاجر دالي – مريم عقاقنية

الإهداء

قال الله عز وجل:

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الاسراء الآية :23

"نهدي ثمرة تخرجنا"

إلى من ربتنا وانارت دربنا وأعانتنا بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود

"أمي الغالية"

إلى رمز القوة والكفاح الذي غرس في نفسنا حب العلم ووقف معنا في كل كبيرة وصغيرة

"أبي الغالي"

مقدمـــــة

إن المتتبع لاستراتيجية فرنسا منذ احتلالها للجزائر، يدرك أنه كان تجسيد المشروع ضخم يتجاوز حدود السياسة الفرنسية الأنية، ويكشف حقيقة عن هذا التواجد المكرس لمنطق الهيمنة ولواقع جديد فرضته أوروبا الصناعية، ولقد أدركت فرنسا منذ البداية أن تحقيق مشروعها الكبير لا يمكن أن يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، ولذا تم فتح المجال أمام سياسة مبرمجة ومخططة هدفها الأساسي إخضاع الجزائر بقوة الحديد والنار، مع ترسيخ وجودها في هذه الأرض الطيبة وتشجيع الحركة الاستيطانية الواسعة وبالتالي ضمان تحقيق الأهداف الكبرى للاستعمار.

وبمجيء الاستعمار الفرنسي عام 1830 بدأت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها، حيث تعرضت لأبشع هجمة استعمارية عرفها التاريخ المعاصر، ليكون بذلك حدثا مؤلما لأهلها فلقد عمدت هاته القوة الغاشمة إلى إغراق البلاد في بحر من الدماء، وحولت معالمها ومؤسساتها إلى خراب، وحولت الشعب إلى بؤساء تحت السياسة والسيطرة القهرية مقترفة بذلك مختلف عمليات التقتيل والهدم وانتهاك الحرمات، لتنتقل بعدها إلى عمليات السلب والنهب حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغلب ما يملكونه من أراضي ومواشي وأوقاف وكل الممتلكات المتنوعة، ووضعت الإدارة الفرنسية يدها عليها وحولتها لمصلحتها الخاصة كل ذلك أدى إلى إحداث العديد من التغيرات التي مست جوانب الحياة المختلفة، متبعة بذلك ترسانة من القوانين والتشريعات التي تفرض واقعا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا من أجل إنشاء نموذج جديد لمستعمرة تهدف إلى تقنين عمليات السلب، لتعمل في الأخير على تسجيل انتقال الممتلكات من أيدي أصحابها إلى المستوطنين الأوروبيين الوافدين، وبالتالي تثبيت أقدامها بالمنطقة وتحقيق حلم "الجزائر فرنسية" والعمل على محو الشخصية الوطنية.

ولقد كان لتكريس هذه القوانين والتشريعات أثار وخيمة مست جميع الجوانب ونخص بالذكر الجانب الاجتماعي والثقافي.

ولهذا الغرض، سنحاول توضيح بعض مظاهر التشريع الاستعماري الذي خضع له الجزائريون من خلال دراستنا المنطوية، تحت عنوان" التشريع الفرنسي في الجزائر واثره على الحياة الاجتماعية والثقافية "1870 – 1920م".

الإشكالية:

إن البحث في موضوع مظاهر التشريع الاستعماري الفرنسي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1870 – 1920م، وما خلفه من أثار يدفعنا إلى تحديد إشكالية الدراسة المراد الإجابة عنها، ومنه: ما مدى فعالية ومضمون هذه التشريعات والمراسيم المقرة ما بين "1870 – 1920م"، وتأثيرها على الحياة العامة للجزائريين؟

وجرنا التعامل مع هذه الإشكالية الرئيسية للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتعلق بذات الموضوع ولكن من جوانب متعددة كتساؤل:

- ما هي أبرز مظاهر التشريع الاستعماري الفرنسي خلال الفترة ما بين 1870– 1920؟
- ما هي مختلف الجوانب التي استهدفها السياسة الاستعمارية لتكريس هيمنتها على الجزائر؟
- ما أهم التطورات التي طرأت على حياة الفرد الجزائري؟
- ما مدى تأثير هذه القوانين على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري؟

أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن منطلق هذه الدراسة الموسومة بـ"التشريع الفرنسي في الجزائر واثره على الحياة الاجتماعية والثقافية "1870 – 1920م"وليد الصدفة ولا من باب العاطفة، إنما جله رغبة في الإطلاع على التاريخ الوطني للجزائر خلال الاحتلال الفرنسي.

- كذا محاولة تسليط الضوء على أهم القوانين الفرنسية التعسفية والجائرة في حق الجزائريين.
- ضف إلى ذلك الوقوف على بعض العمليات المتعلقة بهذا التشريع.

- محاولة توفير دراسة علمية أكاديمية تتناول مختلف القوانين الفرنسية في الجزائر طيلة الفترة الممتدة ما بين "1870 – 1920".

حدود الدراسة:

تنحصر هاته الدراسة في الفترة ما بين 1870م إلى 1920م، حيث يمثل التاريخ الأول 1870م مرحلة انتقالية في تاريخ فرنسا لتجسيد سياستها الرامية إلى تحقيق مطامعه عن طريق تنفيذ جملة القوانين والمراسيم التي عملت من أجلها، في حين التاريخ الثاني 1920م يمثل الخطى الثابتة لأهم ما شرعته قوانين تعسفية في حق الشعب الجزائري وما نتج عنه من أثار اجتماعية وثقافية.

المنهج المتبع:

إن طبيعة الموضوع الذي يتناول أهم التشريعات والقوانين في الفترة ما بين 1870م-1920م وتأثيرها فرضت علينا اتباع:

المنهج التاريخي الوصفي:من أجل رصد مختلف الأحداث التاريخية المتعلقة وتتبعها كرونولوجيا من البداية إلى النهاية لمعرفة أهم المخططات التي قامت عليها هذه السياسة.

المنهج التحليلي: الذي سلكناه في دراسة وتحليل بعض النصوص المعتمدة، وكذلك دراسة القانون وتحليل مضمونه بغية معرفة الغايات منه بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية حول الدراسة.

خطة البحث:

ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع اقتضى تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول، عالجنا فيهم موضوع الدراسة ثم خاتمة ضمناها حوصلة لما خرجنا به من البحث أتبعت بعدد من الملاحق.

فالمقدمة عرفنا فيها موضوع البحث وبينا أسباب اختياره وأبرزنا أهميته إضافة إلى بيان أهم مصادره ومراجعه والخطة المتبعة فيه.

أما الفصل الأول الذي يحمل عنوان "التشريع الفرنسي في الجزائر قبل قيام الجمهورية الثالثة 1830- 1870" قد ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين، فعرضنا أولا الواقع الاجتماعي في الجزائر وسياسة التشريع الفرنسي، أما ثانيا فأفردناه للحديث عن الواقع الثقافي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وأبرز قوانينه.

وقد جاء الفصل الثاني موسوم ب"التشريع الفرنسي وتطوره في الجزائر ما بين 1870- 1920"، إذ حاولنا أولا الحديث عن القوانين والمراسيم الفرنسية المطبقة على الحياة الاجتماعية للجزائر، كما قمنا ثانيا برصد الجانب الثقافي وأهم القوانين المفروضة حوله.

في حين ان الفصل الثالث كان حول "انعكاسات التشريع الفرنسي على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري" حيث خصصنا أولا الحديث عن أثاره على الميدان الاجتماعي، وفي حين تناولنا ثانيا الحديث عن أثاره على الميدان الثقافي.

أنهينا دراستنا بخاتمة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث في موضوع هذه التشريعات والقوانين.

المصادر والمراجع:

إن الإجابة عن مجموعة هذه التساؤلات وغيرها اقتضى الاعتماد على بيبليوغرافيا متنوعة باللغتين العربية والأجنبية والتي ساعدتنا في الإحاطة بجوانب الموضوع نقتصر على ذكر أهمها:

المصادر:

حمدان بن عثمان خوجة تحت عنوان: "المرآة" بالإضافة إلى توفيق المدني الذي يحمل كتابه عنوان: "هذه هي الجزائر"، كما اعتمدنا على فرحات عباس "ليل الاستعمار".

المراجع:

بالإضافة إلى مجموعة من المراجع أهمها أبو قاسم سعد الله "تاريخ الجزائر الثقافي ج5"، وأيضا يحي بوعزيز "سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، وغيرها من المصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها ليظهر العمل في صورته هذه.

الصعوبات:

يعتبر البحث في المجال التاريخي مساهمة في بناء كيان الأمة كلها، لكنه على أهميته تعترضه صعوبات جمة من أهمها:

- ضيق الوقت حيث كنا في سباق مع الزمن حيث تمكنا من إنجاز المذكرة في الوقت المحدد، علما أن الموضوع يحتاج إلى وقت أطول للإلمام به من كل الجوانب.
- تشابه المعلومات في الكثير من المراجع وتزاحم الكثير من القرارات والمراسيم والتشريعات.

ومهما يكن من أمر الصعوبات فقد حاولنا جهدنا من أجل جمع ما أمكن من معلومات لإنجاز هذا العمل، ومن هنا نرجو أن نكون قد وفقنا لدراسة هذا الموضوع، ورغم اجتهادنا لإخراجه في أحسن صورة إلا أننا على يقين انه يعتريه النقص.

الفصل الأول:

التشريع الفرنسي في الجزائر قبل قيام الجمهورية الثالثة "1830-1870م"

المبحث الأول: الواقع الاجتماعي في الجزائر وسياسة التشريع الفرنسي

1. **مرسوم 22 جويلية 1834م**
2. **مرسوم 31 أكتوبر 1838م**
3. **قانون 21 أوت 1839م**
4. **قرار 1 ديسمبر 1840م**
5. **قانون 16 جوان 1851م**
6. **قرار المشيخي 22 أفريل 1863م**
7. **قرار مجلس الشيوخ 14 جويلية 1865م**

المبحث الثاني: الواقع الثقافي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وأبرز قوانينه

1. **قرار8 سبتمبر 1830م**
2. **الأمر الملكي 23 مارس 1843م**
3. **مرسوم 14 جويلية 1850م**
4. **مرسوم 30 سبتمبر 1850م**
5. **مرسوم 14 مارس 1857م**
6. **31 أكتوبر 1863م**

منذ أن وطأ الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر،عمد المحتل على تطبيق إجراءات قانونية، أقل ما يقال عنها كانت إجراءات قمعية وزجرية في حق الشعب الجزائري، مست جميع الجوانب أهمها الجانب الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي كشف عن الوجه الحقيقي للاستعمار القائم على القهر والإبادة الجماعية في حق الشعوب المستعمرة عامة والشعب الجزائري خاصة.

المبحث الأول: الواقع الاجتماعي في الجزائر وسياسة التشريع الفرنسي :

قبل فترة الاحتلال الفرنسي وعلى غرار المجتمعات العربية، كان المجتمع الجزائري قائما آنذاك على ما يعرف بالقبيلة والعشيرة، غير أن رأي الباحثين كان مخالفا لذلك وهذا لاتفاقهم على حصر التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في طبقتين مهمتين هما:

الطبقة الأولى: والتي تعرف بالطبقة العليا، وتشمل الفئة الأرستقراطية والتي بدورها تمثل طبقة الأشراف والمرابطين وزعماء الطرق الصوفية وكبار التجار وملاك الأراضي الواسعة.

الطبقة الثانية: فالحديث هنا يرتكز حول الطبقة الاجتماعية السفلى ،والتي تضم العديد من الفئات الاجتماعية من معلمين وقضاة وصغار التجار وهذه الأخيرة هي البرجوازية الصغيرة[1]، وهي أكثر الطبقات التي لم تسلم من عمليات النهب والسلب من طرف المحتل[2]، الأمر الذي دفع بعامة الشعب من الفلاحين إلى اللجوء لبيع أراضيه للمعمرين نتيجة الفقر المتقع الذي حل بهم، فانجر عنه تولد الحقد والضغينة بين الملاك الأوروبيين والأهالي[3]، الذين لم يتبقى بحوزتهم إلا أراضي البور، وكان لهذا التشريد الفظيع وهذه اللصوصية التي لا مثيل لها في التاريخ، ان أوقعت البلاد الجزائرية في طبقة كثيفة من العمال العاطلين عن العمل[4].

(1) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 – 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 106.

(2) نفسه، ص 106.

(3) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، دب، دس، ص 117.

(4) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، د ب، 2010، ص 110 – 111.

حيث كان العمال الدائمون لدى المعمرين لا يتعدى 4٪ من بعض المناطق ولا يتعدى 2٪ في مناطق أخرى وبأجر منخفض[1].

ومن جهة أخرى أدت عملية التهجير القسري والنفي... إلى تقليص الحركة التجارية خاصة بعد عملية الهدم التي طالت الدكاكين والمحلات والعمارات، وكذا تقليص في عدد الجزائريين، فمدينة الجزائر وحدها فقدت ثلثي سكانها الذين كانوا في الأغلبية من طبقة التجار الذين فرضت عليهم الهجرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبح ما يعرف بالقربي مأوى لأهل الشمال، وهو بيت صغير من قش وطين فيه السقم والكآبة[2] وغير بعيد عن ذلك نجد أن أهل البادية أخذوا من القصدير سكنًا لهم، وكل هذه العوامل كانت المسؤول الأكبر عن حدوث كارثة إنسانية أدت إلى اهتزاز خطير للروابط والقيم الاجتماعية، وذلك حسب ما جاء به الدكتور بورغدة رمضان في مقاله «حيث ارتفعت معدلات مختلف أنواع الجرائم خاصة جرائم السرقة والقتل وكذا نفس ظاهرة التسول"[3].

وفي حديثنا عن معاناة الشعب الجزائري أمام المستعمر الغاشم، يجدر بنا الإشارة للحديث عن تراجع وبشكل كبير في عدد الجزائريين مع بداية الاستعمار، وهذه الظاهرة مما لا شك فيه قد ارتبطت بأسباب متعددة، من بينها استشهاد مئات الآلاف من أبناء الأسر الجزائرية خلال حروب الإبادة التي تفنن فيها الفرنسيون ومعارك المقاومة، وما يؤكد هذا هو التصريح الذي جاء به أحد مؤيدي إبادة الشعب الجزائري توكفيل (tocquevillee)[4] الذي

---

(1) محمد بن موسى، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين في عهد الجهورية الثالثة (1881-1912)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بوزريعة، 2017، ص 21.

(2) نفسه، ص 21.

(3) رمضان بورغدة، في تاريخ الجزائر مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19، ص 366.

(4) ألسكيدوتوكفيل (Alexis de tocquevillee) أحد كبار المفكرين المحدثين مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي ولد سنة 1805 اشتهر بكتابه (الديمقراطية في أمريكا والنظام القديم والثورة رسالة عن الجزائر) انتخب عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1939 – 1849، ثم عين وزيرا للخارجية، اعتزل العمل السياسي سنة 1851 بعد رفضه للانقلاب الدي قاده لويس نابليون (نابليون الثالث) انظر: www. Bovraoudef. com

راح يقول: «أردت المجتمع المسلم أكثر حرمان وأكثر فوضى وجهلا ووحشية مما كان عليه قبل أن يعرفنا»[1].

وبالفعل فإن إراقة الدم الجزائري ظاهرة اتصفت بسلوكات الضباط الفرنسيين، فمنذ أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر تسرعوا في إبادة شعب بأكمله والقضاء على شخصيته الوطنية، ومحو وجوده وقيمه الخاصة به[2].

وإن أول المذابح التي ارتكبها الفرنسيون المحتلون للجزائر، كانت تلك التي قادها الجنرال روفيقو[*] رفقة جنوده ضد الجزائريين[3]، ففي 5 أفريل 1832 دخلت قوات الجنرال إلى قبيلة العوفية (ضواحي الحراش)، وهي من قبائل متيجة التي قاومت الاحتلال منذ البداية[4].

وبالضبط في ليلة ما بين 6 إلى 7 أفريل خرج ثلاث مئة من قناصة إفريقيا وثلاث مئة رجل من اللفيف الأجنبي، وأحاطوا بالقبيلة تحت قيادته وهم نيام في خيامهم ونظم فيها مجزرة لم تستثني رجالا ولانساء ولا حتى أطفالا، وذبحت العوفية المساكين على بكرة أبيهم

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات (ANEP)، الجزائر، 2006، ص 216.

(2) إعداد قسم الدراسات، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادرة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد 5، 2002، (د ص).

(*) روفيقو: رابع قائد عام يبعث للجزائر، وكان هذا الدوق منذ وصوله مثالا للمحتل الروماني في تصرفه(1)، فقد جاء بشيئين الأول الوسائل التعسفية والثاني العقلية الاستعمارية، فكان مشبعا بروح الانتقام وحب القتال، فجاء بستة عشر ألف جندي نوى بها القضاء على حركة المقاومة الشعبية فاستعمل في سياسته المكر والمضايقة، وهو شخص يؤمن بسياسة العنف والبطش، ارتبط اسمه بسفك دماء الأبرياء والقتل الجماعي(2)، أنظر(1): الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج وأبعاد الثورة المقراني والحداد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ب)، 2007، ص31. انظر (2): عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، (دط)، (دب)، 2009، ص 223.

(3) مخلوف بوجدرة، الإبادة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، 2012، ص42.

(4) ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000، ص 128.

دون أن يحاول أحدهم أن يدافع عن نفسه[1]، وقد تنقل أهل العوفية الذين نجو من الإبادة للسكن في الرغاية، وإن لهذا القتل العمدي قرينة عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية[2]، فقال روفيقو«كان جنودنا ممتطين ظهور الخيل يحملون الرؤوس البشرية على نصال سيوفهم، أما حيواناتهم فقد بيعت إلى القنصلية الدنماركية، وأن أجزاء الأجسام الأخرى المتلطخة بالدماء فقد أقيم بها معرض في باب عزون، فكان الناس يتفرجون على حلي النساء الثابتة في سواعدهن وأدانهم المبتورة»، ومن خلال ما قاله هذا الجنرال ندرك بأن الفرنسيين أصبحوا يتباهون عند التمثيل بأعضاء الإنسان[3].

لدرجة أن جثثهم أصبحت عرضة للأكل من طرف الحيوانات، لتعدد الآفات بعدها ومثال ذلك الإسهال، الجذري، داء الحفر، التيفوس وكذا مرض الكوليرا، فمن بين أكثر المناطق التي تعرضت له نجد البليدة، قسنطينة، إضافة إلى هذا نجد أمراض العيون القاتلة فهي تذهب كل سنة بأبصار نحو ثمانين ألف من السكان المسلمين[4]، أما عن المجتمع الأوروبي فلم ينجو من هذه الكارثة رغم أنهم كانوا يتمتعون بكل الحماية الضرورية عند ظهور أي مرض أو وباء[5].

وعند التتبع الكرونولوجي للتشريعات الاستعمارية، نجد أنها لم تتوقف عن عملية ضرب البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري عند هذا الحد فقط، بل تمادت أكثر من ذلك حيث نجد أن الإدارة الاستعمارية ارتكزت في إصدارها وتنفيذها على عدة قوانين ومراسيم ومناشير

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، (دط)، الجزائر، 2007، ص285.

(2) وردة بن بوعبدة الله، المسؤولية الجنائية الفردية للقادة العسكريين الفرنسيين على الجرائم المرتكبة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسائلة المؤجلة، بسكرة، المنعقد يومي 16 – 17 نوفمبر 2011، ص05.

(3) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، مرجع سابق، ص224.

(4) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830 – 1954، تر: محمد العرابي منشورات A.N.P، دب دس ص175.

(5) الجيلالي صاري محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900، 1954، تر، عبد القادر بن حراث، ج5، م. و. د. ب. ح. و. ت. أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1987، ص98.

وقرارات، من شأنها أن تمس بالمجتمع الجزائري ومن بين هذه القوانين والمراسيم نذكر ما يلي[1]:

1. مرسوم 22 جويلية 1834م:

ينص هذا المرسوم على الاحتفاظ بالجزائر بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية، التي خلصت في تقريرها المشكل لأعمال الجيش الفرنسي للقول «لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسة الدينية، فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان ووعدناهم بالاحترام،وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب بالاستيلاء على الممتلكات الخاصة دون تعويضها»[2].

2. مرسوم 31 أكتوبر 1838م:

جاء هذا المرسوم لتأييد سابق بحق السلطة الإحتلالية للتصرف في الأوقاف[3] إضافة إلى هذا نجد مرسوم:

3. قانون 21أوت 1839م:

وقد جاء هذا القانون ليثبت ويصحح جميع القرارات التي سبقته، وقد قام بتقسيم الأملاك إلى ثلاثة أنواع، نجد منها: أملاك الدولة وكذا أملاك المستعمرة وأملاك المحتجزة[4]، كما أنه صدر قرار شهري في نفس السنة: الامر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندو الأمير عبد القادر[5].

(1) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1871)، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، الجزائر، (دس)، ص 20.

(2) عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص19.

(3) موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1960، ص 79.

(4) موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستلاء على الاوقاف ،المرجع السابق ، ص 79.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

وقد أدخل القانون أملاك الوقف في القسم الأول من أملاك الدولة، كما نص على التعويض للمستضعفين في حالة الهدم، أما غير ذلك فقد استمر العمل بمقتضى 7 ديسمبر 1838 إلى سنة 1840[1].

4. قرار 1 ديسمبر 1840م:

تضمن هذا القرار، إقرار وإمضاء كل أنواع المصادرات التي حصلت قبل هذا التاريخ، حيث مست المصادرة أملاك كل من يقوم بأعمال عدائية ضد فرنسا أو القبائل الخاضعة لها، ولكل من يقدم مساعدات أو تخابرا مع العدو بمعنى الجزائر، ومن يترك أملاكه وإقليمه الذي يقطن فيه منذ بداية الأعمال العدائية ويلتحق بالعدو، ويعتبر كذلك كل من غاب لمدة تفوق ثلاثة أشهر لا يحق له ذلك إلا برخصة من الإدارة الاستعمارية، كما أشار إلى تصرف إدارة الدومين في أراضي القبائل التي تشارك مع العدو بصفة مطلقة ونهائية[2].

قبل قرار 1 ديسمبر قدم الجنرال بيجو[*] تصريحا 14 ماي 1840 يقول فيه: «أينما تتوفر المياه الصالحة والأراضي الخصبة يجب تركيز الكولون وتوزيع الأراضي عليهم وجعلهم مالكين دون محاولة للتعرف على أصحابها»[3]، وكان لبيجو تصريح آخر ففي 18 أفريل 1841 جاء فيه: «أن الملكيات الخاصة ونقابة العرفيين التي تم الاعتراف بها على أنها ضرورية للاحتلال، سوف تنزع ملكياتها بصفة عامة من أجل المصلحة العامة»، هذا التصريح لا يأتي إلا للتأكيد على وضعية قائمة، بأن المصادرات الفعلية كانت قبل هذا

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 167.

(2) محمد لامين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830- 1870، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في 1962 – 1830، جامعة وهران، 2013 – 2014، ص 126-127.

(*) بيجو: 1784 – 1849 اسمه الكامل توماس روبير بيجو دولابيكو بيري، أسهم في دعم الاستعمار لفرنسي للجزائر ثم تعيينه حاكما على الجزائر خاض 1844 معركة "إيسلس" ضد المغرب وانتصر فيها، وقع مع الأمير عبد القادر معاهدة لم يلبث أن عمل هو ذاته على نقضها، أنظر: بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري (قادة الجزائر التاريخيون)، ج3، دار العزة والكرامة، الجزائر، 2009، ص 226.

(3) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 13.

التاريخ وخلال السنوات الأولى لاحتلال الجزائر العاصمة، وبالتالي نستنتج أنه ومنذ سنة 1837 والمستوطنون الأوائل يوزعون مساحات قدرها 7000 هكتارا بالمنطقة كالتنازلات كبرى لإنتاج الأعلاف[1]، فمن خلال التصريحات التي أدلى بها هذا الحاكم يكفي الاستشهاد بالبعض منها، لكي يتمكن القارئ من تكوين تصور قد يكون كافيا للحكم على تلك الإجراءات التي من أهم ما اتسمت به هو العنف المفرط تجاه الأهالي[2].

5. قانون 16 جوان 1851م:

ويعتبر قانون الغابات لأملاك الدولة، وقد مس هذا القانون غابة مولاي إسماعيل الواقعة في أراضي قبيلة الغراية ببلدية لوسيات والتي قدرت مساحتها بـ: 12000 ألف، وغابة بني خنيس التي تغطي مساحتها 698 هكتار، ونظرا لما تشكله الأراضي الغابية بقبيلة بني خنيس بضواحي معسكر، فإن الحاكم قد اقترح إخضاع 240 هكتار من أراضيها تطبيقا لقانون 16 جوان 1851[3].

وجاء هذا القانون للتأكيد على أن الملكية حق مصون للجميع دون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم، وينص كذلك على أن حقوق الملكية وحقق التمتع العائدة للأفراد والعشائر حقوق معترف بها قطعًا ما هي عليه أثناء حرب الاحتلال أو بعد انتهائها[4].

6. قرار المشيخي 22 أفريل 1863م:

إن الوسيلة القانونية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية للقضاء على التنظيم الاجتماعي قد تم إصدارها عام 1863، تحت مرسوم سيناتوس كونسيلت الذي يتضمن سبعة بنود،

---

(1) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 – 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، د ط، الجزائر، 2010، ص ص 18، 19.

(2) Colonisation de Algérie parle système du maréchal Bugeaud l'imprimerie de lassociation ou vriérecvictor et Alger 1871, pp16. 17.

(3) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 136.

(4) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 114.

والتي تهدف إلى تثبيت الجزائريين على أراضيهم، كما ادعته الإدارة الفرنسية[1]، غير أن واقع القرار المشيخي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، نظرا لما انجر عنه من انقلاب من هدم في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري، فهو تشريع ذات أبعاد سياسية عميقة[2].

أهم بنوده:

المادة الأولى: تعلن القبائل الجزائرية مالكة الأراضي التي تستغلها تقليديا وبانتظام بأي صفة كانت تؤكد كافة الإجراءات والتقسيمات وضم الأراضي التي جرت بين الأهالي والدولة لتثبيت جميع العقود الناتجة عن المعاملات بينهما[3].

المادة الثانية: سيتم إداريا وفي أقرب الآجال ما يلي:

تحديد أراضي القبائل بمعنى حصرها تقسيمها أي توزيعها على مختلف الدواوير كل قبيلة في التل وباقي المناطق الزراعية مع استثناء الأراضي التي تدخل ضمن أملاك الدولة، خلق الملكية الفردية بين جميع أفراد الدواوير كل ما كان هذا الإجراء مقيد[4].

ومن هنا نستنتج أن قانون سيناتوس كونسيلت 1863 جاء بسياسة التفريق وتشتيت المجتمع الجزائري الموحد ن حيث البيئة والهيكل الاجتماعي، وبتطبيق هذا القانون تمكن الاستعمار من توسيع ملكية القبيلة المجتمعة والمشتركة إلى ملكية فردية، يستطيعون الاستيلاء عليها من جهة ومحاولة تفكيك صفوف المالكين من الفلاحين لإضعافهم ماديا ومعنويا وزرع التفرقة بين الجزائريين[5].

---

(1) رمضان أبو سعود، الوجيز في الحقوق العينية الأصلية وأحكامها ومصادرها، جامعة الإسكندرية، 2007، ص22.

(2) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 138.

(3) صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في 1830 – 1930، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر باتنة، 2013 – 2014، ص 116-117.

(4) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 116_117.

(5) الطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 35.

7. قرار مجلس لشيوخ 14 جويلية 1865م:

حدد من خلاله شروط الحصول على الجنسية الفرنسية، وفي الحقيقة هذا القرار الجديد كانت أهدافه خدمة مصالح الفرنسيين والأوروبيين وكما قوبل بالرفض من قبل المستوطنين التي كانت غايتهم تحويل الجزائر إقطاعية برجوازية، يكون الأهالي فيها عبيد لهم وهكذا انتقدت سياسة نابليون(*) بشدة من طرف أوروبي الجزائر، واعتبروا الأهالي الجزائريين ليسوا أهالي لهذه الإصلاحات[1].

وبمعنى آخر فإن هذا القانون وببساطة يعني أن الجزائري ما دام يتمسك بدينه فهو من الرعاية الفرنسيين لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيون، أما إذا تخلى على أحوله الشخصية فيصبح مثل الفرنسيين فمن الجزائريين وهم أقلية طالبوا بالجنسية الفرنسية والأغلبية الصاعقة رفضت التجنيس، واعتبرت هذا القانون تخلي عن الدين الإسلامي والاعتداء على الشخصية الجزائرية، كما اعتبروا أن كل من يتخلى عن القانون الأحوال الشخصية يعتبر مرتدا عن الدين الإسلامي، وأنهم سوف يتعرضوا للتجنيس جماعيا من طرف السلطات الاستعمارية[2].

(*) نابليون: ولد في 15 أغسطس 1769 في جامعة أجاكسيو من أعمال جزيرة كورسيكا، اشتهر بعدت انتصارات من بينها في ايطاليا والنمسا وأشهرهم حملته على مصر، أنظر: أحمد حافظ عوض: نابليون بونابرت في مصر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، ص ص 73-77.

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1854، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1965، ص.

(2) أحمد التوفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 727.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من الأوضاع المزرية التي آل إليها المجتمع الجزائري إلا أنه لم يستكن إليها المستعمر بل واجهه بكل ما أوتينا من قوة، وقد عبر عنه من خلال المقاومات الشعبية كمقاومة الحاج(*) أحمد باي[1] بالشرق الجزائري الجزائري، وكذا ظهور مقاومة في الغرب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر(**)، وغيرها من المقاومات التي وقعت في وجه المحتل بغيا تقليل من معانات الشعب الجزائري[2].

(*) الحاج أحمد باي: (1786–1850): هو باي قسنطينة لمدة 16 سنة وواحد من قادتها الكبار الذين دخلوا فرنسا وواجهوا زحفها الاستعماري مدة طويلة في الشرق الجزائري، تصدى للحملة الفرنسية الأولى على قسنطينة واستسلموا في 1448 بعد مقاومة دامت 18 عاما، أنظر: سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19م شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830–1962)، ج1، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 85_98.

(1) نفسه، ص ص 85_98.

(**) الأمير عبد القادر: ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين في شهر ماي 1807 ببلدة القيطنة قرب معسكر، تعلم القراءة والكتابة وعمره لا يتجاوز خمس سنوات وحفظ القرآن ودرس الحساب والفلك والجغرافيا، مثلما اهتم بالكشوف الأوروبية، كما كان الأمير يؤمن منذ صغره بضرورة إخراج المسلمين من التخلف واستعادة أمجدهم الحضارية، حقق عدة انتصارات سياسية وعسكرية، وسلم نفسه للسلطات الفرنسية بعدما ضاق الخناق عليه، أنظر: آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 15.

(2) نفسه، ص 15.

المبحث الثاني: الواقع الثقافي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وابرز قوانينه:

تميزت السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر بطغيان روح العدائية وانتشار الحقد ضد الثقافة العربية الإسلامية وأصحابها، فقد كان من نتائج الحرب الاستعمارية على الجزائر تدمير المؤسسات الثقافية، وقد هدم تهديما وحول اثنان أكبرهما إلى كنائس مسيحية فحولت مسجد كتشاوة الذي أصبح كاتدرائية ومسجد علي بن بتشيني الذي صار قديسة الأنصار[1].

كذلك نجد أن السلطات المحتل عملت على تشريد المدرسين وتشتيت التلاميذ وتوقيف نشاط الزوايا والمساجد وكذا المدارس[2]، لهذا نجد أن هذا النوع من التعليم الأهلي بدأ بالتلاشي عندما استولى المستعمرون على الأوقاف التي تعتبر من أهم موارده، حيث نجد أن دوتوكفيل كتب خلال تقاريره 1847 واصفا هذه الحالة: «لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال أموال المؤسسات الخيرية التي عرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام، وذلك كأن حولنها جزئيا عن استعمالاتها السابقة وفصلنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تدعى وبعثرنا الحلقات الدراسية، وقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وجهلا وأشد همجية بكثير على ما كان عليه قبل أن يعرفنا»[3]، ولتحقيق هذا الغرض سارعت إدارة الاحتلال إلى إصدار العديد من القرارات والقوانين والمراسيم اهمها:

1. قرار 8 سبتمبر 1830م:

ينص بالاستيلاء على الأوقاف وتأميمها لتصبح ممتلكات إدارة الاحتلال التي وحدها حققت التصرف بموجب قرار 7 ديسمبر 1830.

(1) محمد بن موسى، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة (1889-1912)، المرجع السابق، ص 23.

(2) أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص 582.

(3) الغالي العربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، ص 227.

2. الأمر الملكي 23 مارس 1843م:

جاء كأكبر ضربة للمؤسسات التعليمية لاستيلائه على الأوقاف وضمها لأملاك الدولة[1] المستعمر في أول الأمر تجاهل التعليم، ولم يشتغل إلا بإفناء العنصر الجزائري وتحطيم قواه ولكن مع الوقت تفطنت فرنسا لأهمية التعليم في إضعاف الجزائريين لا سيما بعد سنة 1850 وهذا ليس استجابة لصوت الأمة وليس مسايرة للنهضة العالمية، وإنما لإحلال حل فكر فرنسيا غربيا يختلف اختلافا كليا في التعليم الجزائري العربي الإسلامي[2]، والمؤسف في الأمر أن جبروت المستعمر مس اللغة العربية والدين الإسلامي وهاجمت لغة القرآن ومؤسساتها الثقافية والدينية لأنه لا يمكن فهم الدين الا باللغة العربية وكذلك كونها وسيلة للدعوة إلى الثورة على السلطات الفرنسية، فطردوا معلميها كونهم يدعون للمناهضة الغربية ويقفون في وجه الغزو الثقافي[3]، هذا من جهة من جهة أخرى نظمت فرنسا التعليم كالآتي:

المدارس الابتدائية في إطار محاربة اللغة العربية قامت باستبدال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بموجب قانون 1838، الذي يعتبر أن العربية لغة أجنبية والقضاء على مراكز الثقافة والمدارس الرسمية والمعاهد وكذا الزوايا التي تعلو فيها العربية، ومراقبة المدارس الدينية وكذا مع تدريس التاريخ والجغرافيا وتضمنت البرامج المقدمة للأطفال الجزائريين في المدارس الفرنسية العربية على اللغة العربية والفرنسية والحساب ونظام الموازين والمكاييل والمقاييس ومعلومات عامة في التاريخ والجغرافيا[4].

(1) محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 23.

(2) محمد داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، الموصل، العراق، 2012، ص ص 18-19-23.

(3) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 44.

(4) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص 102، 103.

3. مرسوم 14 جويلية 1850م:

بموجب هذا المرسوم قامت فرنسا بإنشاء ستة مدارس ابتدائية من أجل توسيع دائرة المدارس العربية الفرنسية[1]، أطلق عليها اسم المدارس العربية الفرنسية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، البليدة، مستغانم، كانت على نفقة الحكومة التعليم فيها مجاني، وأربعة مدارس للبنات يتعلمون فيها اللغة العربية والفرنسية، والخياطة والطرز[2].

كما أكدت المراسيم على حصر أبناء الجزائريين في التعليم الابتدائي فقط لكي لا يتم تثقيفهم ويبقى المجتمع الجزائري مجتمعا أميا، كذلك تم التأكد من طرف الإدارة الفرنسية على الفصل في التعليم بين أبناء الجزائريين وأبناء المستوطنين إلى إجبارية تلقين المواد في البرامج التعليمية باللغة الفرنسية مع إهمال اللغة العربية بشكل كبير[3].

4. مرسوم 30سبتمبر 1850م:

فقد نص على تأسيس وتنظيم المدارس العربية الإسلامية[4]، كانوا يدرسوا فيها مدرسان الأول جزائري يداوم صباحا والثاني أوروبي يداوم مساءا ونجد ن البرنامج التعليمي كان شاملا للغة العربية والفرنسية وكذا الحساب باللغة الفرنسية، حيث نجد أنه يتم منح شهادات للمتخرجين شهادة من الدرجة الأولى للذين يتكلمون باللغة الفرنسية، أما شهادة من الدرجة الثانية فتكون من نصيب الذين يتكلمون الفرنسية ويكتبونها، أما الدرجة الثالثة فالذين يتكلمون ويكتبون ويعرفون الحساب والتاريخ والجغرافيا باللغة الفرنسية[5].

وكان من أهداف إنشاء هذه المدارس الابتدائية أهداف سياسية أكثر منها تثقيفية[6].

---

(1) عومري عبد الحميد، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1914، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2017، ص 42.

(2) جمال قنان، تعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1944، منشورات م و د ب و و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 140.

(3) محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 12.

(4) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 50-51.

(5) عومري عبد الحميد، المرجع السابق، ص 144.

(6) عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 54-56.

5. مرسوم 14 مارس 1857م:

هو مرسوم إمبراطوري جاء من تنظيم التعليم الثانوي فمن خلاله فتحت مدرسة عربية فرنسية في الجزائر لكي يلتحق بها 15 تلميذ من أبناء المسلمين والمسيحيين الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية والفرنسية[1]، برمجت منح لأبناء الضباط الفرنسيين والموظفين ورؤساء الجزائريين الذين يتمتعون بنفوذ لدى الفرنسيين، وأبناء الجنود الجزائريين الذين ماتوا أو جرحوا في ميدان الحرب خدمة لفرنسا.

تم تأسيس معاهدات أخرى في 16 جوان 1865 فكل من قسنطينة و وهران ،وكان خريجوها يتوجهون إلى الجيش أو إدارة القبائل والمخططون إلى المعاهد الفرنسية في فرنسا، ولا يحق لأحد دخولها إلا ذا كان فرنسي أو متجنس ويعرف اللغة الفرنسية[2].

فقد كانت هذه المدارس تهدف إلى إبعاد الجزائري عن أصله ولغته وثقافته[3]، ونجد أن الأوروبيين كانوا بحاجة ماسة إلى مدارس للتعليم الثانوي، وذلك لتجنيب أولادهم السفر إلى فرنسا للتعلم، فقامت بإنشاء مؤسسة سمتها "كوليج الجزائر" في جانفي 1835، تم تغيير اسمها عام 1840 وأصبحت ثانوية "Lycée" كان التعليم فيها متوسط ومعظم تلاميذها أوروبيون، وفي 1858 تأسست خمسة كوليجات صغيرة في كل من عنابة، قسنطينة، سكيكدة، وهران، مستغانم[4]، كما تأسست أول ثانوية في الجزائر بمفهومها الحديث في عام 1862 سميت بثانوية مارشال بيجو 1784-1849، وبعد الاستقلال سميت بثانوية الأمير عبد القادر بالعاصمة[5].

وتوالى إصدار المراسيم منها أيضا:

---

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص197.

(2) أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص ص590-591.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص407.

(4) عومري، المرجع السابق، ص47.

(5) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص132.

6. مرسوم 31 أكتوبر 1863م:

نص على تأسيس مفتش عام للمؤسسة التعليمية الخاصة بالجزائريين عبر كل تراب الوطن الجزائري، ويرتفع في هذه الفترة عدد المدارس حسب الإحصائيات حيث بلغ عدد المدارس سنة 1864 حوالي ثمانية عشر مدرسة، وما بين 1865-1866 تزايدت المدارس ففي وهران وصل عدد المدارس إلى 36 مدرسة، وفي عام 1870 بالجزائر كلها 31 مدرسة في المنطقة المدنية، و5 مدارس في المنطقة العسكرية مع 13 ألف تلميذ[1].

وكان هدف فرنسا من وراء تعليم الأهالي أن يأخذوا عنها فكرة راقية ونقية ومثال للتقدم ومعلومات حول عظمتها وقوتها العسكرية، ورغم ذلك نجد أن هذا النوع من المدارس لم يعرف إقبال كبير نظرا للصعوبات التي كان يواجهها السكان، وغياب الثقة بين الأهالي والمستعمر، ورغم وجود مواد تعليمية متنوعة وبعض تحفيزات مستقطبة لذلك[2].

وفي حديثنا عن التعليم العالي فقد أشار أبو قاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1944 إلى أول خطوة فيه وهو إنشاء مدرسة للطب سنة 1857، غير أن هدفها لم يكن تدريس الطب وخدمته كما كان الحال في فرنسا لذلك نجد الدكتور أمبري فري سون قد قال في خطبة الافتتاح سنة 1860: «إن رسالة مدرسة الطب ليست تكوين أطباء أوروبيين أو أهالي ولكن هدفها مساعدة الطب لمشكلة الحضارة الأهلية»[3].

ويبدو أن أهداف سياسة التجهيل المتبعة من طرف السلطات قد تحققت ويظهر ذلك من خلال الآثار الوخيمة التي نتجت عنها، حيث تدهورت الثقافة العربية الإسلامية وانحطاط المستوى التعليمي للجزائريين، فكان الهدف الأول والأخير من وراء ذلك كله هو أن يبقى

(1) عبد القادرحلوش، المرجع السابق، ص52-53.

(2) غي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962، تر: م.حاج مسعود أ. أبكلي- ع. بالعربيي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص388.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ص304-305.

المسلم الجزائري أسير الجهل والأمية حتى يتيسر لها استغلالهم على أوسع نطاق ممكن عن طريق محو شخصيتهم القومية[1].

وفي حديثنا عن ختام الفصل الأول يتضح لنا أن السلطات شرعت قبل قيام الجمهورية الثالثة بفرض تشريعات وسن قوانين وتحريرها ليتسنى لها بعد ذلك تحطيم المجتمع الجزائري وتمزيق أواصره والعمل على محو شخصه، عن طريق تهجيره قسرا من أراضيه مستعملة في ذلك كل أساليب القمع والتعسف، متجاوزة بذلك هويته وثقافته وضربها عرض الحائط لمحاولتها السطو على المنظومة التربوية الجزائرية، فعملت على تشييد المدارس الفرنسية من أجل ترسيخ ثقافتها في الجزائريين بإتباع سياسة مخادعة ظاهرها تعليم الجزائريين وتمدينهم والقضاء على الجهل والأمية، إلا أن هذه التشريعات ما هي إلا مراسيم لتمكين المستوطنين في أرض الجزائر على حساب شعبها دون مراعاة أدنى اعتبارات للإنسانية.

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، م. و. ف. م للنشر، الجزائر، 2010، ص 69.

الفصل الثاني:

التشريع الفرنسي وتطوره في الجزائر ما بين 1870-1920م

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الفرنسية المطبقة على الحياة الاجتماعية للجزائري

1. **قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م**
2. **قانون الأهالي 1871م**
3. **قانون وارني 26 جويلية 1873م**
4. **قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882م**
5. **قانون التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912م**

المبحث الثاني: الجانب الثقافي وأهم القوانين المفروضة حوله

1. **قانون 28 أكتوبر 1870م**
2. **قانون 15 أوت 1875م**
3. **قانون 13 فيفري 1883م**
4. **قانون 18 أكتوبر 1892م**
5. **قانون 23 جويلية 1895م**
6. **قانون 24 ديسمبر 1904م**
7. **قانون 16 جوان 1917م**
8. **قانون 1919م**

لقد وجدت فرنسا ضالتها في رسم القوانين وتنفيذها في حق الفرد الجزائري خاصة بعد المرحلة الانتقالية التي عرفتها بقيام الجمهورية الثالثة ،الامر الدي احدث تحولات جدرية مست الجانب الثقافي والاجتماعي مادفع بهده السياسة الى اقامة ادارة قوية تتحكم في الشعب الجزائري مع ممارسات اقل مايقال عنها انها تعسفية وقمعية.

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الفرنسية المطبقة على الحياة الاجتماعية

1. قانون كريميو 1870م:

أُصدر هذا المرسوم في 24 أكتوبر 1870م، وفيه تم التجنيس الجماعي لليهود الاهالي وقد ترك فيه الحق لكل متجنس لمدة سنة ان يتقيد قراره بالقبول أوالتراجع[1].

وقد نص هذا التشريع على تغيير الوضع السياسي، فالمعمرون الفرنسيون شعروا بخيبة أمل كبيرة وذلك تجاه إصلاحات كريميو ومراسيمه ،لأنها لم تستجب لتطلعاتهم بقدر ما استجابت للمصالح اليهودية، فمرسوم كريميو لم يترك لهم القرار لأنه كان يطمح لتحرير الجماعات اليهودية في المشرق من اجل كسب الرأي العام[2].

استغل كريميو منصبه ليدمج اليهود سياسيا وإداريا، حيث كان هذا القرار فرصة لا تعوض من أجل التأثير على المسلمين وذلك كأداة اتصال وضغط عليهم، فالسياسيون الفرنسيون حاولوا استخدامهم كوسيلة لإدماج الجزائريين الرافضين للاحتلال[3].

(1) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الاستعمار 1827 . 1871، مجلد1، ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008، ص 782.

(2) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1860 – 1900، ج1، ط1، 2009، دار الرائد، الجزائر، ص 240.

(3) نفسه، ص 240.

لقد صدر هذا المرسوم نسبة إلى أدولف كريميو(*) وقد ترتب عنه مجموعة من العواقب تمثلت في ازدياد عدد الفرنسيين بالجزائر، وكدا وقوع اختلاف في العلاقة بين المسلمين واليهود وكدا المستوطنين، وكان الهدف من هذا القانون هو تحويلهم إلى جماعة وظيفية استيطانية حيث تخدم المصالح الاستعمارية وتدين له بالولاء[1].

لقد كان مرسوم كريميو ثورة فعلية في مسار تاريخ يهود الجزائر، حيث طمس هويتهم الجزائرية وفصلهم عن بيئتهم الثقافية والاجتماعية، لكنه فتح لهم في المقابل آفاقا جديدة واسعة غيرت مجرى حياتهم خاصة من الناحية المادية، وبهذا نجد ان هدا المرسوم 1870م لم يأت من العدم، بل هو ثمرة جهود طويلة يُقدّر عمرها بالعقود[2].

وفي هدا الصدد يقول المقراني رحمه الله بعد صدور هذا القانون الشهير الذي جنّس اليهود والمعمرين بالجنسية الفرنسية سنة 1870م: «أُفضِّل أن أكون تحت السيّف ليقطع رأسي من أن أكون تحت رحمة يهودي أبدا»[3].

2. قانون الأهالي 1871م:

أصدرت فرنسا جملة من القوانين الزجرية التي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري محاولة بدلك أن تنظم العلاقة بينها وبين الجزائر لعل أبرزها نجد ما يعرف بقانون الأهالي[4]، وكان ذلك يوم 26 جوان 1871م، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري، وكدا امتداد لسلسلة القوانين العقارية

(*) إسحاق موريس كريميو (1796-1880): المعروف بأودولف كريميو (Adolphe Crémieux) محامي وسياسي فرنسي يهودي، تولى وزارة العدل مرتين: أولها عام 1848م، والثانية في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فبراير 171، انتخب نائبا في البرلمان الفرنسي، كان مدافعا قويا عن حقوق يهود فرنسا. أنظر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830-1989م، المرجع السابق، ص 232.

(1) نفسه، ص 232.

(2) فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018،ص35.

(3) Boualembessaih, Au bout de l'authenticité la résistance « par l'épée ou la plume », Ecrits sur l'histoire de l'algérie 1830 – 1954, Alger, p117.

(4) ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1932م، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص 55.

التي أصدرتها الإدارة الفرنسية من أجل إحكام قبضتها على الأشخاص والممتلكات في الجزائر[1].

فقانون الأهالي جاء ليمنح رؤساء العمالات صلاحيات قوائم المخالفات ضد الجزائريين وبذلك فإن الأحكام الصادرة منهم تعتبر في نظر القانون أحكامًا نهائية، وهدا بهدف جعل الإنسان الجزائري المسلم نموذج الكائن المغلوب على أمره[2].

ولقد أعطى قانون الأهالي lecodedel'indigent الإدارة الاستعمارية صلاحية ممارسة السلطة المطلقة عل الجزائريين، وبصدوره تكون سلطةالمستعمر قد بالغت في قسوتها متجاوزة كل حدود المنطق قصد فرض النظام والانضباط في صف المسلمين بحيث يتعين عليهم إظهار الطاعة العمياء للأوروبيين[3].

وكان الغرض من قانون الأنديجينا هو القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائيين ضدّ الوجود الاستعماري في بلادهم، ولم يتوقف الاستعمار الفرنسي إلى هذا الحد، بل واصل سياسته الجائرة تجاه الجزائريين ومصادرة أراضيهم الفلاحية ومنحها للمعمرين الأوروبيين، فانتشروا كالبلاء الخطير فأصبح الجزائريون عندهم غرباء في بلادهم لا يتمتعون بأبسط الحقوق، وقد عمل النظام الفرنسي على تركيز الملكية الفردية، ففي سنة 1842م منحت للأوروبيين 105000 هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية لسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب[4].

(1) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م إلى 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 55.

(2) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830م-1930م، المرجع السابق، ص 100.

(3) عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1952، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 39.

(4) أحمد مالكي، الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994، ص 158.

وقد أسّس الجنرال كلوزيل[1]، أحد أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر شركة فلاحية سماها "المزرعة النموذجية الإفريقية"، وقال للأوروبيين سنة 1835: «لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابرة سوف يزيد هنا شعب جديد»[2].

وبفرض قانون الأهالي مارست الادارة الاستعمارية سياستها القهرية من قتل وتعذيب ونهب وابادة جماعية ممنهجة ومدروسة، قصد التحكم المطلق في الشعب[3].

والأنديجينا[4] هو نموذج في العنصرية والتفرقة بين الجزائريين حيث جعل منهم عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق المدنية وحتى السياسية[5]، إذ طبقتها السياسة الفرنسية على الجزائريين ويعاقب عليها بالحبس أو الغرامة اد نجده يحتوي على مواد قانونية حددت فيه الإدارة (41) مخالفة في سنة 1881م يعاقب عليها الجزائريين[6].

أ. خصائصه:

من أهم خصائص قانون الأهالي ما يلي:

- المصادرة التي تمكن السلطات الاستعمارية من حرمان المئات من السكان الأصليين من أراضيهم والتي تم تحويلها إلى شركات فرنسيّة.
- أنه ذو طابع عنصري مدعم بعنصريّة الدّولة في حد ذاتها وأن هذا القانون ضمّ في جميع مواده التعديلات التي طرأت عليه حماية الفرنسيين وذلك دون الاهتمام بحقوق الإنسان.

---

(1) كلوزيل: من مواليد 12 ديسمبر 1772-1842م، من أشهر الجنرالات الفرنسيين الداعي للسياسة الاستيطانية، ضابط فرنسي، أصبح ماريشال فرنسا سنة 1831م، ثم عاد للجزائر كحاكم عام 1835م، أنظر: حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1817-1895، دار الهدى، الجزائر، ص 60.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية في الفترة ما بين الحربين 1918-1932م، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص 55.

(3) الأنديجينا: هو مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها موظفون ومسؤولون فرنسيين ضد الجزائريين أنظر: أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص 453.

(4) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 38.

(5) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، المرجع السابق، ص 129.

(6) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 105.

- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول حادث في أي مكان وكذلك تطبيق العقوبات الجماعية[1].
- تم بواسطته توسيع سلطات قضاء الصلح، وخُوِّل شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي وذلك في حالة عدم وجود القاضي.
- تعرّض الأهالي للإذلال المتواصل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وكدا إلى الاستغلال الدنيء والقمع دون رحمة وبكل وحشيّة.
- شرع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق، وذلك دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[2].

ب. أهدافه:

السلطات الاستعمارية غايتها من خلال دراسة مرسوم الأهالي وتفحصه بتمعن تحقيق اهم الاهداف التي يمكن حصرها فيما يلي:

- كانت فرنسا تهدف من وراء إصدار هذا القانون طمس الهوية الجزائرية وتحطيم الجزائريين نفسيا ومعنويا وإثارة الفتن داخل المجتمع الجزائري.
- إجبار المسلمين الجزائريين القبول بالجنسية الفرنسية إذا ما أرادوا اجتناب تطبيق تلك الأحكام والهروب من تسليط العقوبات على المخالفات التي يرتكبونها[3].
- التضييق على الشعب الجزائري وإخماد أنفاسه وكذلك انتزاع حريته واستنفاذ كل طاقاته البشرية وجعله يعيش حالة ضغط وخوف كبير يصعب تصورها[4].

(1) أوليفة لوكور كرانميزون، في نظام الأهالي، منشورات السائحي، الجزائر، 2011، ص 39.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، المرجع السابق، ص 38.

(3) صالح عبّاد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر، ص 121.

(4) حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 92.

- محاولة النظام الفرنسي بكل وسائله أن يذيب المقاومات الشخصية للشعب الجزائري، حيث يعمل على وضع الثقافة الفرنسية مكان الثقافة العربية الإسلامية[1].

ج. بنود القانون:

حددت المخالفات الخاصة بالأهالي في أواخر 1874م بحوالي 27 وأخذت في التزايد من سنة 1877 إلى غاية 1881 حتى وصلت إلى 41 مخالفة نذكر منها:

- رفض الالتزام بالاستدعاءات المباشرة من طرف المفتشين المحققين وذلك للحضور كشاهد معين بالعمليات المتعلقة بتطبيق قانون 26 جويلية 1873م.
- وضع حواجز في الطرقات، في الأراضي المشتركة للزراعة ومخالفة أنظمة الرعي في نفس الأراضي.
- جمع التبرعات دون رخصة من قبل شيوخ الزوايا أو المرابطين.
- قطع الأشجار من الغابة دون رخصة.
- السفر خارج البلدية أو تغيير السكن دون رخصة أو السفر دون جواز أو ترخيص للتنقل.
- فتح مؤسسات دينية أو تعليمية دون رخصة.
- ذبح الماشية وتكديس القمامة خارج الأماكن المخصصة من أماكن السكن، عدم دفن الحيوانات البرية الميّتة أو المقتولة في أي مكان.
- رفض تسديد الضرائب المستحقة للدولة.
- السكن في مكان معزول بدون رخصة أو السكن في المناطق الممنوعة.
- التعدي الجزئي أو الكلي على الأراضي التابعة للأملاك العمومية أو الخاصة بالدولة[2].

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 41.

(2) Estoublon et l'éféleure, code de l'Algérie annoté (1830 – 1895), jurdan, édition Alger, 1896, pp54

3. قانون وارني 26 جويلية 1873م:

تواصلت السياسية الفرنسية في خدمة الاستيطان الأوروبي عامّة والفرنسي خاصة بغاية الاحتلال الفعلي للأقاليم الواسعة ولتحقيق هذه الأهداف ظهر ما يعرف بقانون وارني warnier(*) 1873م، والذي يهدف إلى إنهاء وضعية اللاعدالة في توزيع الأراضي بين الأهالي والمهاجرين مما أدى ذلك إلى فرنسة شاملة وكاملة للأراضي الجزائرية(1).

إن قانون وارني لم يطبق لأسباب عديدة منها تناقض القانون مع الأعراق الدينية للمسلمين وتم إلغائه في 22 أفريل1889م(2)، كما نصّ هذا المرسوم 1873 على مراقبة الأملاك العقارية وذلك بهدف القضاء على القوانين الإسلامية وحتى التعاون بين أفراد القبيلة، وماهو إلا وسيلة دعم للاستيطان(3).

وكانت مبادئه تنص على تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة على العقار مهما كان المالك فإنه يخضع للقانون الفرنسي، وكانت المادة الثالثة منه تمنح الملكية العقارية لأفراد القبيلة وهذا بهدف تقليص ملكيّة الأهالي(4).

(*) وراني warnier 1863- 1868م: من المدافعين بقوة عن مصالح الكولون، عارض بشدة مشروع الملكية العامة، انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة في أوت 1871م، كان عضو استيطاني في اللجنة الملكية لمصادرة الأراضي الفلاحية وعضوا في لجنة الملكية العقارية (أنظر: بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، 1434هـ/2018م، دار المؤلفات، ميلة، 2013.

(1) أجيرون شارل روبير، المرجع السابق، ص 149.

(2) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية وانعكاساتها على المغرب العربي، المرجع السابق، ص 288.

(3) نفسه، ص288.

(4) لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر، بلاح بشير، العربي منور، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1980م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 87.

يبين الجدول التالي الألقاب العائلية الناتجة عن قانون وارني:

الألقاب العائلية الناتجة عن قانون وارني 1873م		
اسم المالك	اللقب العائلي	الدلالة
الطبيب ابن أحمد	بهلول	السذاجة
بلقاسم ابن أحمد	أكحل	اللّون
محمد ابن الذيب	خامج	القذارة
عمار ابن مسعود	مجنون	الجنون

فبمجرد صدور قانون وارني سنة 1873م المتعلق بالملكية الفردية الذي نص في مادته السابعة عشر "يجب أن يتضمن كل عقد ملكية اسم عائلي يضاف إلى الاسم والكنية السابقين"، وهكذا كانت أولى الألقاب العائلية الإجبارية للجزائريين وذلك وفق مرسوم الملكية الفرديّة[1].

4. قانون الحالة المدنيّة 23 مارس 1882م:

أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في 23 مارس 1882م قانون الحالة المدنية أو ما يعرف بقانون الألقاب والذي ينص على استبدال ألقاب الجزائريين وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب[2]، وخلال السنوات الأولى من الاحتلال لم تهتم السلطات الفرنسية بنظام الحالة المدنية ذلك لأنها كانت تهتم بإخماد الثورات والمقومات وكان هدفها الإخضاع الاقتصادي وليس الاجتماعي[3].

(1) يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19م، 1870-1900، قسنطينة نموذجا، دار البصائر، 2007م، الجزائر، ص 33.

(2) يسمينة زمولي، المرجع السابق، ص 90 .

(3) مزهورة حسين الحاج، الحالة المدنية، آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر، حالة منطقة قبائل جرجرة (1891-1962)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، ص 122.

عندما شرعت الإدارة الفرنسية في وضع نظام الحالة المدنية لم تكن مدة الوقت كافية أمام اختيار السكان لألقاب مقبولة حيث كانت الألقاب مختارة من طرف الإدارة الفرنسية والتي توحي بالاستهزاء والسخرية كالأعمى، بومعزة، الأعور[1].

وبموجب هذا القانون لم تكتف السلطات الاستعمارية بتغيير أسماء وألقاب الجزائريين بل عوضت العديد منها نسبة لأعضاء الجسم وألقاب أخرى نسبة للألوان والحشرات، حيث كانت ترفض تلقيب الجزائريين باللقب الجزائري الذي يبدأ بابن وأبو، بل كانوا يصفونهم بأسماء الحيوانات والدناءة مثل: الذيب، فرعون[2].

- **ظروف صدوره:**

أصدرت الإدارة الفرنسية الاستعمارية مرسوم الحالة المدنية وذلك في ظروف معيّنة نذكر منها ما يلي:

أ. **استمرار المقاومات الشعبية:**

ظن الفرنسيون باحتلالهم لمدينة الجزائر في 05 جويلية 1830م، أنهم قد استولوا على البلاد، ففي كل ربوع الوطن نهض الشعب الجزائري وذلك للدفاع عن شرفه ووطنه ودينه مما جعل دولة الاحتلال تدفع ثمنا باهظا حتى تتمكن من بسط سيطرتها على كامل التراب الوطني[3]، كانت المقاومات الشعبية نابعة من حب المجتمع الجزائري، فقد ارتبط ذلك بالبعد الديني، لذلك جاءت المقاومات لتحافظ على مقومات المجتمع الجزائري[4].

(1) أحمد جيلالي والعيد جلول، "المؤثرات الأساسية في وضع الألقاب واختيار الأسماء في الجزائر"، عن مجلة العلوم الانسانية ،العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس، 2006، ص 4.

(2) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 109.

(3) عبد الوهاب ابن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص72.

(4) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي 1830 – 1930م، المرجع السابق، ص 119.

من بين المقاومات المسلحة في شرق البلاد وغربها ووسطها وحتى جنوبها ندكر منها[1]:

- مقاومة بومعزة في منطقة الشلف 1847م.
- مقاومة الزعاطشة في الجنوب الشرقي سنة 1848م.
- مقاومة المقراني سنة 1871م.

ومن المقاومات التي تزامنت مع صدور قانون الحالة المدنية عام 1882م نذكر:

- مقاومة الشيخ بوعمامة (1881-1904م).
- دخل الشيخ بوعمامة التاريخ من بابه الواسع واشتهر حتى بلغت شهرته الآفاق مشرقا ومغربا، لأنه أشرف على مقاومة كادت أن تعم الغرب الجزائري بأكمله.

ب. مظالم القوانين الاستثنائية على الجزائريين:

عبر تاريخ الدراسات الخاصة بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، نجدها لا تخلو من واقع مر عاشه الجزائريون، وتأقلموا معها مجبرين على ذلك من جهة والتمرد عليه من جهة أخرى[2]، وذلك لأن الجزائريون تعرضوا لمضايقات من القوانين الفرنسية الاستثنائية التي عاملتهم معاملة لا إنسانية، حيث عملت فرنسا على تبني سياسات عديدة في عهد الجمهورية الفرنسية منها سياسة القمع التي اقدمت عليها في حق الشعب الجزائري مستعملة في ذلك أقصى وسائل الإبادة الجماعية والتجهيل من أجل إخضاعه[3].

ومما اثر سلبا على الجزائريين من حيث تماسكهم الاجتماعي والسياسي بصورة خاصة هو فقدانهم أراضيهم وممتلكاتهم وبالتالي تشريدهم وضربهم في الصميم[4].

(1) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 15.

(2) أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 104.

(3) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 32.

(4) عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918م، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 25.

5. قانون التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912م:

إن التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي لم تكن فكرة جديدة تبنتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتطبقها مباشرة سنة 1912م، بل كانت جذورها الأولى تعود إلى سنة 1830م تاريخ دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر[1].

وهو قانون سياسي وعسكري فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري، والذي نصّ على تجنيد الشبان الجزائريين البالغة أعمارهم 18 سنة، وتكون مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات، كما يقدم لكل مجند مبلغ مالي على أساس التعويض والذي قدر بـ 250 فرنك، لكن في المقابل نجد المعمر يجنّد في سن 21سنة، ومدة خدمتهم العسكرية تكون سنتين ويختارون عن طريق القرعة[2].

نصّ مرسوم 03 فيفري 1912 على منح الجنود القدامى امتيازات عديدة ندكر منها:[3].

- إلغاء رخصة التنقل داخل الجزائر ومع فرنسا.
- إعفاء المجندين الجزائريين من تطبيق قوانين الأنديجينا الزجرية عليهم.
- رفع نواب الأهالي في مجالس العمالات إلى الثلث والسماح لهم بالمشاركة في انتخابات مجلس شيوخ البلديات[4].

وقد أثار هذا القانون سخطا عظيما في كافة أنحاء البلاد وتصدّى له الجزائريون وفي مقدمته العلماء والمثقفون كونه يسخرهم للدفاع عن الدولة التي تضطهدهم ولا تعترف لهم بأية حقوق، ولجعل المسلمين يقاتلون بعضهم في سبيل دولة غير مسلمة، فحاولوا إلغاء

(1) محمد صالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 – 1900م، دار القصبة للنشر، الجزائر،349.

(2) سعادة عبد الناصر، النظم الاستعمارية الفرنسية وآثارها على الجزائريين 1830 – 1919م، دراسة في أساليب الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 – 2015.

(3) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919، المرجع السابق، ص741.

(4) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص44.

القوانين أو التحقيق من طغيانه بالتظاهر والتصادم مع الشرطة واعتصام وهجرة الآلاف منهم إلى المشرق العربي فرارا من التجنيد الغاشم[1].

وفي هذا الشأن يذكر بعض العامة: «إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا، فلن تستطيع أن تأخذ منا أبناءنا»[2].

كما طالبوا بإصلاح التجنيد وتمثلت في تخفيض الخدمة العسكرية إلى سنتين، وإلغاء المنحة المقدمة للمجند لأن العائلات سوف تكون فخورة أن ترى أبنائها يخدمون في حقوق الجيش الفرنسي دون مقابل مالي، وفي مقابل ذلك طالبوا بإدخال إصلاحات على النظام الاستعماري والإصلاح النظام القمعي، إضافة إلى المطالبة بزيادة تمثيل الجزائريين في الجمعيات المنتخبة والتوزيع العادل للضرائب[3].

(1) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 – 1989م، المرجع السابق، ص 238.

(2) صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م – 1962، المرجع السابق، ص 222.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 238.

المبحث الثاني: الجانب الثقافي وأهم القوانين المفروضة حوله

اقترنت السياسة التعليمية بتشريعات فرنسية محاولة منها ضرب الشعب العربي وخدمة التعليم الفرنسي من أجل تحطيم الشخصية الجزائرية وتعويض التعليم العربي بالتعليم الفرنسي وذلك من أجل إدخال حضارة غربية جديدة على المجتمع الجزائري، لهذا عملت على تطبيق وشن مجموعة من القوانين والمراسيم منها:

1. قانون 28 أكتوبر 1870م:

في إطار تغيير نمط المؤسسات التعليمية قامت فرنسا بإصدار مرسوم أكتوبر 1847م الذي ألغي المعاهد العربية الفرنسية وألحق طلابها بثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة مع فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين، فكان عدد الطلاب 21 طالب جزائي من أصل 434 طالب في 1880 و11 في 1900، وبهذا تناقص عدد الجزائريين في هذه المدارس، فكانت الثانويات للجالية الأوروبية أما الجزائريين فكان عددهم قليل، وتراجع عددهم بين 1872 – 1873م بثانوية العاصمة من 154 إلى 85 طالب، ولعل هذا النقص كان له علاقة بوصول المدنيين إلى الحكم، وبسبب مشاركة الطلاب في ثورة 1871، فتم إغلاق معهد الفنون والحرف، ولم تطالب مجالس البلديات بإلغاء هذه المعاهد مباشرة بل قامت بجمعها وتوحيدها باسم الإدماج خوفا من ردة الفعل الوطني إزاء هذا الإجراء[1].

2. قانون 15 أوت 1875م:

لقد نص هذا القانون مجانية التعليم الابتدائي في المدارس العربية الفرنسية بالمناطق العسكرية وتضمن الكتابة بالفرنسية[2]، وكان هذا التعليم إجباريا فقط على الأطفال الأوروبيين وإجباريته في كل عمالة جزائرية، حيث كان يعرف تأطيرا حيث يوجد مراقب عام

(1) حلوش، المرجع السابق، ص ص 132، 134.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 179.

للتعليم ومراقبون ابتدائيين، وفي كل بلدية مدرسة واحدة عمومية وتخص البنات والبنين أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشر، أما الأهالي فلم يكن إجباريا[1].

وقد اهتمت السلطة الاستعمارية اهتماما كبيرا وذلك بتعليم الأوروبيين وشيدت لهم مدارس عديدة من أجل تدريسهم وعددهم 136000 من أصل 913000، أما الجزائريون الذين يتعلمون في المدارس الحكومية فقد بلغ عددهم 60 ألف جزائري فالتعليم يعطي لواحد في المائة من المسلمين ولنحو 15 في المائة من الأوروبيين[2].

فالتعليم العربي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين (1870 – 1880) قد عرف ضعفا وذلك نظرا لأسباب منها ثورة المقراني وما ارتبطت من نتائج، وضعف الإمكانيات المادية وإهمالها من طرف السلطات الفرنسيّة المحلية والرفض الأوروبي لها وكذلك تخوف الجزائريين منها[3].

3. قانون 13 فيفري 1883م:

لقد ظهرت نزعة جديدة ترمي إلى تعميم التعليم بالجزائر يتبع التعليم في فرنسا وذلك بحكم الإدماج الذي أعلنته الحكومة الفرنسية.

ومن هنا جاء مرسوم 13 فيفري 1883 لينظّم التعليم خاصّة بعد ظهور قوانين تعليمية بفرنسا 1882م حيث نص على[4]:

- تأسيس مدارس مجانية للأهالي والأوروبيين في البلديات كاملة.
- التعليم في البلديات الأهلية يكون باللغتين العربية والفرنسية.
- إجبارية التعليم وإحداث كتب خاصة بالتعليم الأهلي وشهادة الدراسات الأهلية.

(1) حلوش، المرجع السابق، ص – ص 130، 128.

(2) توفيق المدني، المصدر السابق ص 372.

(3) نفسه، ص 373.

(4) حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 141.

وتم تقسيم التعليم في هذه المرحلة إلى قسمين:

أ. **في[1] البلديات الأهلية:** والتي كانت المدارس فيها تطلق عليها أسماء حسب المنطقة الموجودة فيها مثل عربية – فرنسية، قبائلية – فرنسية، وبعد تشريع 1883 أصبحت تطلق عليها المدارس الأهلية[2].

ب. في[*] البلديات كاملة السلطة والمختلطة:

كانت المدارس في هذه البلديات تسمى بالمدارس العادية والواقعة قرب المناطق الفرنسية، يُقبل عليها الأطفال الجزائريون، لكن إذا كانوا أكثر من 25 تلميذ يوكل التعليم إلى مساعد جزائري حامل لشهادة الابتدائية، كما نجد أن مرسوم 1883 نص على إجبارية التعليم للفرنسيين والأوروبيين والجزائريين إذا سمحت الظروف، أما فيما يخص البنات فقد اعتمدت فرنسا في حقهن سياسة التجهيل كما وضع المرسوم تكاليف التعليم الابتدائي على حساب البلديات، كما سعوا للقضاء على اللغة العربية التي نص عليها القانون إلى جانب اللغة الفرنسية[3].

4. قانون 18 أكتوبر 1892م:

اقترنت السياسة التعليمية كغيرها بتشريعات فرنسية محاولة منها ضرب التعليم العربي وخدمة التعليم الفرنسي، أصدرت في هذا الجانب مرسوم 18 أكتوبر 1892 والذي جاء تلبية لرغبة الكولون (الأوروبيون) وذلك بإعطاء التعليم طابع تطبيقي دون التعمق في الفرنسية

---

(1) البلديات الأهلية: هي مناطق يكثر فيها العنصر الجزائري أو الأهلي، حيث يخضع فيها الأهالي للحكم العسكري وكانت تطلق عليها أسماء حسب المنطقة الموجودة فيها، أنظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 12.

(2) محمد الصالح الصديق، قاهرة الاستعمار، دار هومه، الجزائر، 2011، ص 36.

(*) البلديات كاملة السلطة والمختلطة: هي منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي، يخضع الأوروبيين للحكم المدني، والأهلي للحكم العسكري، أنشأت وفق قرار أفريل 1845، أنظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

(3) حلوش ، المرجع السابق، ص ص 143-145.

لأنهم يريدون فلاحين وعمال لخدمتهم بأرخص الأثمان، وهكذا أعطي للتعليم الطابع التطبيقي الفلاحي[1].

فكان كل ما يهم السلطة الاستعمارية في سياستها التعليمية هو إرشادهم إلى تعلم الصناعة، وذلك حتى يسدد المعمرون حاجياتهم من عملة مختصين وإطارات وسطى[2].

بقيت اللغة الفرنسية تحتل الصدارة في كل المراسيم، أما بخصوص اللغة العربية فهي تحتل المرتبة الأخيرة ليست العربية الفصحى وإنما هي العربية الدّارجة، حيث كانت الغاية من فرنسا تعليمها للمعمرين عموما ورجال الجيش خصوصا وذلك لكي يفهموا الناس المحيطين حولهم المتحدثين بالدارجة ومن أجل هذا قامت فرنسا بتأليف قواميس للغة الدارجة والفرنسية مثال: أعلاش: pour qoui (لماذا)، أحداش: onze (إحدى عشر)[3]، لم يكتف المحتل بإعلان الحرب على العقيدة واللغة العربية فقط بل أعلن الحرب ضد أسماء المدن والشوارع فحولها من أسماء عربية تاريخية إلى أسماء فرنسية[4].

5. قانون 23 جويلية 1895م:

كما أصدرت في الإطار التشريعي مرسوم 1895م والذي جاء لإصلاح المدارس الإسلامية الحكومية، حيث أنه أعطى الأولوية وكامل الصلاحيات للدراسات الفرنسية وذلك على حساب المواد العربية[5]، لكن المدارس بقيت كسابق عهدها رغم المرسوم[6].

(1)حلوش، المرجع السابق، ص 159.

(2) الهادي بكوش، الاستعمار والمقاومة ما بين الأمس واليوم، الملتقى الوطني حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي ، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 41.

(3) غالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 245.

(4) محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 75.

(5) حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 200.

(6) حلوش، المرجع السابق، ص 200.

6. قانون 24 ديسمبر 1904م:

لقد فرض لاستعمار الفرنسي صراعا عنيفا على البلاد وذلك من أجل تحطيم الشخصية الجزائرية من خلال قيمتها الثقافية والحضارية[1]، وقد أصدر قانونا في 24 ديسمبر 1904م ينص على أنه لا يجوز لأي معلم مسلم أن يفتح أو يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية إلا بترخيص كامل المنطقة، ومن يخالف ذلك يعتبر مسؤولا أمام القانون ويعاقب بالسجن أو الغرامة[2].

والجدير بالذكر أن هذه المرحلة عرفت سنة 1909م ظهور الجامعة الفرنسية بالجزائر العاصمة في طور التعليم العالي، كما تميزت هذه الفترة باختراع أسلوب تمثل في تأسيس المدارس البسيطة وسميت بالمساعدة أو البدائية، إذ أنها تختلف من المدرسة الابتدائية العادية، وذلك لأنها قليلة التكاليف وقصيرة المدة التدريسيّة[3].

ومن أجل إحضار الأطفال إلى هذه المدارس، أخضعت المدارس العربية إلى رقابة شديدة، كما وضعت شروط صعبة على المعلمين الأحرار من أجل فتح أي مدرسة، وإذا توفرت الشروط يجب على السلطة أن تصادق على الموقع المختار للتدريس[4].

7. قانون 16 جوان 1917م:

لقد قامت السياسة الاستعمارية بتغيرات اتجاه المجتمع الجزائري وذلك من أجل كسب تأييد الشعب فقامت فرنسا بعدة إصلاحات[5]، وأمام هذا التسرب عن التعليم أصدرت فرنسا

---

(1) أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية أدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م، ص 79.

(2) محمد صالح الصديق، المصدر السابق، ص 93.

(3) حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 229.

(4) Mahfoud kaddach, histoire de nationalisme 1919-1939, edif 2000, Alger, p232.

(5) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 248.

قانون 16 جوان 1917م والذي ينص على إجبارية التعليم الابتدائي بالنسبة للأطفال الذين يبلغون سن الدراسة[1].

هذا القانون بدا فعالا في بادئ الأمر، ففي الفترة الممتدة ما بين 1917-1918 وصل عدد الذين بلغوا سن التمدرس 49000 من بين 85000، ومنهم كانوا يرتدون المدارس، وبعدما انخفضت نسبة ارتياد المدارس بسبب الأزمة الاقتصادية بعد حصول الوعي متأخرا لدى الجزائريين[2].

8. قانون 1919م:

ينص هذا القانون على حصول الأهالي على الجنسية الفرنسية من أجل ذلك وضعت شرطا تعجيزية مثل الخدمة العسكرية في فرنسا، معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية هذا القانون جاء من أجل تدعيم القوانين السابقة وأيضا محو الشخصية العربية، كما نص القانون على التمثيل البياني والذي يشترط على الجزائريين الراغبين في التمثيل النيابي للحصول على شهادة تمنح له من أحد المعاهد الفرنسية، فجاء القانون خدمة للغة الفرنسية وتجسيد دور المدارس الفرنسية في مستقبل الجزائريين أي من لم يدرس فيها فليس له الحق في أي شيء[3].

(1) روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 868.

(2) نفسه، ص 868.

(3) سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية؛ ج2، المرجع السابق، ص ص 273-274.

الفصل الثالث:

انعكاسات التشريع الفرنسي على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري

المبحث الأول: آثاره على الميدان الإجتماعي

1. **انتشار الفقر والبطالة**
2. **تفشي الأمراض والأوبئة**
3. **الهجرة**
4. **تفكيك البنية الاجتماعية**

المبحث الثاني: آثاره على الميدان الثقافي

1. **تدني المستوى التعليمي وإتباع سياسة التجهيل**
2. **طمس الهوية الوطنية**
3. **تكوين نخبة موالية لفرنسا**
4. **انحراف أصحاب الطرق الصوفية**

لقد تضرر المجتمع الجزائري وتحطمت قيادته وعائلته الكبرى، بعدما تمكنت الإدارة الفرنسية من فرض تشريعات مختلفة، مست جميع جوانب حياة هذا المجتمع بما في ذلك الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وعملت تلك التشريعات على إحداث فوضى داخل المجتمع المسلم بإيجاد عوامل الفتنة وبتفكيك بنيته الاجتماعية والثقافية، ذلك ما انعكس سلبا عليه.

المبحث الأول: آثاره على الميدان اجتماعي:

1. انتشار الفقر والبطالة:

لقد نجحت التشريعات المختلفة والإجراءات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية، على إجبار الجزائريين على تبنيها من خلال تطبقها إلى إلحاق الضرر بهم[1]، فقد أصيب المجتمع الجزائري بالفقر وذلك لعدة عوامل منها، استمرار الكولون في انتزاع الأراضي الخصبة، تقليص الأراضي الزراعية والرعوية، وكذا انخفاض في إنتاج الحبوب بنسبة 20٪، وجاء هذا أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الأوروبي، وكذا إفساح المجال لتوزيع المساحات لزراعات الكروم وزراعة الحبوب[2]، وكان هدف الإدارة الاستعمارية هو السعي إلى تكوين طبقة فقيرة من الجزائريين تساهم بجهدها وعضلاتها في تطوير الاقتصاد الرأسمالي[3].

وبالفعل قد نجحت في ذلك وهذا بتفكيك الأسر الجزائرية وتراخي الروابط العائلية، مما أدى بعدد كبير من الجزائريين للجوء إما للجبال وإما للمدن حيث البطالة والبؤس الاجتماعي، ولدفع خطر الفقر والبطالة فكانوا يختارون بين العمل في مزارع المستوطنين أو بيوتهم بأجر زهيد، وبين الهجرة الخارجية لخدمة الصناعة الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد يد عاملة

(1) Benachou (a), le régime des terres agraires au Magh, édition, populaire de l'armée, 1979, p69.

(2) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، د ط، وزارة المجاهدين، 2008، ص13.

(3) BENACHNHOU(A), op, cit, p69.

وتكوين طبقة كادحة كمالية في الأرياف والمدن[1]، تشتغل بأجر يتراوح ما بين 0.50 فرنك و1.50 فرنك، في أربع عشر ساعة عمل، ولم تصل إلى أقصى ارتفاعها في بداية 1900 إلى 4 فرنكات، لتستغل فرنسا هذه الطبقة في انجاز مشاريعها الضخمة، كشق الطرقات ومد السكك الحديدية والنقل البحري وتأسيس شركات واستغلال المناجم[2]، والملاحظ هنا أن سلطات الاحتلال اتخذت من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة بين يديها، لإرهاق الشعب والحط من كيانه والنزول به إلى مرتبة الحيوان، لولا عقيدته وثقافته التي حمته من هذا المصير المؤلم، ولكن من خلال سنة 1867 نقف على حجم التخريب الذي آلت إليه البلاد من تفشي المجاعات الفادحة، التي أدت إلى هلاك نصف مليون من الأهالي وأفقرت العديد من الجهات الكثيرة وتركت جل الأراضي بور[3]، فقد أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهورت حالت السكان وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل حيث أصبحت مئات الآلاف من العائلات تسترزق من أراضي الغير خصبة وتعيش في حالة مأساوية، وإن كانت هناك أراضي خصبة فإن نسبة تركز السكان فيها أصبح لا يكفي لسد حاجيات كل سكان من الإنتاج الزراعي، الأمر الذي جعل المجاعة للأشخاص المعوزين الغير قادرين على توفير قوتهم اليومي، وبعد السيطرة والمصادرة على الأراضي الزراعية التي يمتلكونها[4].

2. تفشي الأمراض والأوبئة:

لقد كان فعلا الأهالي يعانون من ظواهر عدة نتيجة هذا الاستعمار الغاشم القائم على رؤوس الناس، حيث كان ظاهرة المجاعة والمرض وانتشار الأوبئة التي ما فتئت تعصف

(1) BENACHNHOU(A), op, cit, p69.

(2) مجاود محمد، أبعاد وأثر الاختراق الاستعماري في منطقة سيدي بلعباس في مجلة تاريخ منطقة بلعباس، ص10.

(3) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص111.

(4) سلوان رشيد رمضان الجوعاني ومؤيد محمود حمد الشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر في 1830-1871، مجلة جامعة تكريد للعلوم، كلية التربية، م ج10، العدد2، قسم التاريخ، ص292-293.

وتفتك بمئات الآلاف من السكان[1]، فقد كانوا يسقطون جماعات جماعات في القرى والطرق والاستعمار يزيد في تدميرهم اقتصاديا واجتماعيا[2]، أحرق ودمر فأثر على الحبوب المخزونة في المطامير، وجعل من الفلاحين عرضة للقحط وفريسة للجفاف لمدة عشرات السنين[3]، فبعد أن كانت مساحات الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريين من 2,571,892 هكتار عام 1876 على سبيل المثال إلى 1,967,665هكتار عام 1916، وبالتالي صعب عليهم تدبير الموارد التموينية الأساسية فانتشر سوء التغذية بينهم[4]، وقد صاحب ذلك انخفاض حاد في مستوى معيشة الجزائريين، وهذا ما يؤكد تناقض استهلاك الحبوب بالفرد، فالرجوع إلى إحصائيات مصالح الضريبة نجد أن حاجات الفرد كانت تقدر به 5 قناطير سنوية سنة 1871 إلى 4 قناطير سنة 1900، إلى أن تنخفض عام 1941 إلى قنطارين ونصف من الحبوب[5].

كذلك نجد تلك الضرائب التي أثقلت كاهله حيث وصل معدل ما يدفعه الفرد الجزائري عند نهاية عقد الستينات من القرن التاسع عشر إلى 75.8 فرنك، في الوقت الذي لا يتجاوز معدل ما يدفع في الممول في فرنسا إلى 1.5 فرنك، بالإضافة إلى الطرق المتبعة في الجباية التي تصل إلى حد نزع السقف المنازل واحتجاز عائلاتهم ليتم تسديد ما فرض عليهم هذه الإجراءات التفقيرية والابتزازية وغيرها، كان لها تأثير كارثي على المجتمع الذي حولته إلى جموع بائسة تئن تحت وطأة الفقر المدقع والاحتياج الشديد[6]، وبالتالي عم البئس والجوع

(1) صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844-1871، منشورات باجي مختار، الجزائر، 2001، ص208.

(2) المرجع نفسه، ص407.

(3) فرحات عباس، ليل الاستعمار: ثورة رجال أبو بكر، منشورات AEEP، ص62.

(4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1930-1989، المرجع السابق، ص55.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص39.

(6) جمال قنان، التوسع الاستعماري ظاهرة العدو التسلطية والاستقلالية، ملتقى حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، المرجع السابق، ص64.

والمرض المزمن كذلك تشرد الأطفال المطرودين المنبوذين لا قوة لهم، وأصبحت الجزائر عبارة عن مدن قصديرية وأكواخ يسكنها ملايين من التعساء من يفترشون حضيض الأرض، كما أخذ الموت من الأطفال كل سنة أعددا لا تحصى[1].

إلى جانب السياسة الاستيطانية الاستعمارية القاسية، تعرض الأهالي لنكابات ومصاعب قاسية في أعوام 1867 – 1868 – 1893 – 1897، تفشت بينهم الأمراض والأوبئة المعدية كالكوليرا والتفيوس[2]، بينما كان التلقيح ضد هذه الأمراض مقتصر على الأوروبيين فقط[3].

كما هجمت عليهم أمواج الجراد وداهمهم القحط والجفاف، فقد فقدوا كل شيء وتحول أغلبهم إلى خماسين وعمال موسميين بأجور زهيدة[4]، فمن جرائها وصل الناس إلى أكل الفطريات والعروق والقشور، وكذا أوراق السيقان فكانوا يموتون في الطرقات فتأكل جثثهم الذئاب والضباع، فقد مست هذه المجاعة أغلب مناطق البلاد بالأخص مدينة قسنطينة وكانت نتيجتها وفاة حوالي 500,000 جزائري[5].

وفي مطلع شهر أوت 1835 سجلت مدينة الجزائر عدد من الإصابات بأمراض جلبتها سفينة حكومية قادمة من مدينة تولوم وأخرى من مرسيليا تحمل عدوى مجهولة، ومع ذلك لم تتخذ أي تدابير وقائية فتشي المرضى بمستشفى الأمراض المعدية بحصن باب عزوز وبحصن باب الوادي الذي كان يأوي 500 جندي سجين، بعدها انتقل إلى المستشفى الداي وفي الأخير الحامية كلها والسكان مدنيين ، وكان التأثير في الحي اليهودي بسبب الاكتظاظ وقلة النظافة إذا بلغ عدد الوفيات 100 حالة يوميا، ولوقف المجزرة اضطرت السلطات إلى

(1) فرحات عباس، المصدر السابق، ص64.

(2) يحيى بوعزيز، سياسات تسلط الاستعماري وسياسة الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، المرجع السابق، ص36.

(3) محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين 1830–1954، المرجع السابق، ص24.

(4) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري وسياسة الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ص37.

(5) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص72.

إجلاء السكان إلى مرتفعات بوزريعة[1]، فانتشرت الأوبئة الفتاكة وصار من الصعب تقدير عدد الموتى كما عم الرعب في البلاد، وكثيرا ما فر الناس من الأوبئة تاركين مرضاهم من ورائهم بدون نجدة، كما عانوا من انعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم[2].

كذلك في عام 1865 هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائر بينهم عددا كبيرا من الذين شاركوا في انقلاب 2 ديسمبر 1851 ضد نابليون، وحملوا معهم أمراض معدية أدت إلى وفات عددا هائلا من الجزائريين ولم تحاول الإدارة أن تسعفهم[3].

ولقد ظهرت الكوليرا في 1849، 1850، 1851، حيث أنها انتشرت في سيدي عقبة وخطفت 385 شخصا من 1500 نسمة تقريبا، كما انتقلت إلى المركز العسكري ببسكرة وسطيف وبجاية حيث فقدت 80 شخص في ظرف 24 ساعة، و في القل خلف 61 ضحية من بين 500 ساكن، هذا النزيف قدره ديبونشيل الطبيب المنتدب لدى المكتب على التوالي 2585 ضحية من بين 3499 مريض وفي 1094 ضحية من بين 1548 مريض وهو عدد الخسائر التي تكبدها السكان البالغ عددهم 40,000 نسمة[4]، كما ضرب مرض السل أطنابه البادية والقرى والمساكن في المدن بصفة مريعة، إذ قال أحد الأطباء الأخصائيين الإداريين عن ذلك: "إن قطر الجزائري بملايينه العشرة من السكان، يحتوي على نفس العدد من المصابين بمرض السل الموجودين بفرنسا ذات الأربعين مليونا، وعدد المصابين بهذا المرض بقطر الجزائر هو 400,000 نسمة، لكن بينما يوجد في فرنسا 900 مستوصف صحي لأمراض السل لا يوجد بأرض الجزائر إلا 28 فقط[5].

(1) مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص157.

(2) صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص247.

(3) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري وسياسة الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص23.

(4) ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1830- 1980، تر: محمد عبد الكريم أوزغنة، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص ص 319، 320.

(5) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص134.

أما أمراض العيون فهي تذهب كل سنة بأبصار نحو ثمانين ألف من السكان الجزائريين، وبالتالي فإن الموت كان يحصد بين صفوف الأمة الجزائرية حصاد ذريعا، بينما نجد أن معدل حياة الأوروبيين 72 عاما ونصف، ونجد معدل حياة الجزائري لا يتجاوز و50 سنة[1].

ولا شك أن مشاعر المرارة قد أثارت في نفوس الشعب الجزائري ضد استمرارية نهج الاستعمار الفرنسي في بلادهم، قصد إفقارهم ماديا ومعنويا وجعلهم عجزة لا يقدرون على علاج أمراضهم في المستشفيات الخاصة، إمعانا في أسلوب القهر، وغرس في نفوس الشعب الخوف من الأوبئة والأمراض الفتاكة التي لم تكن معروفة من قبل في القطر الجزائري[2].

وفي سنة 1892 شهد جول فيري بعد سفر تحقيق في الجزائر حالة البؤس والشقاء التي يتخبط فيها الشعب الجزائري، ووصف مناظر مأساته منذ الاحتلال، فقال: "رأينا تلك القبائل البائسة التي تسلط عليها الاستعمار فأجلاها والعجز فأرهقها، ونظام الغابات فطاردها وقوانينه فأفقرها، سمعنا شكواهم ورأينا رأي العين بؤسهم ولمسناه لمسا..." [3].

وبالتالي فذلك الجفاف والقحط والأمراض المعدية والمجاعة التي أصابت الجزائريين قد أهلكت الكثير منهم[4]. وكذا انتشار ظواهر غريبة في المجتمع الجزائري بتشجيع من الفرنسيين كتعاطي الخمور التي كانت تتدفق أنهارا، المخدرات والتدخين وتهتك وممارسة الفواحش وغيرها. من المهلكات[5]، وهذا كله دليل على مدى تأثير هذه السياسة على الشعب الجزائري حيث غرست فيه اليأس و المعاناة.

---

(1) توفيق المدني، المصدر السابق، ص134.

(2) أحمد عاشور أكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلم ضد جبروت الاستعمار الاستيطاني 1500، 1962، المؤسسة العامة للثقافة، 2009، ص149.

(3) فرحات عباس، المصدر السابق، ص62.

(4) Djilali Sari, le désastre démaque de 1867-1868 en Algérie, Eng Edition, Alger, 2010, p157.

(5) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1982، المرجع السابق، ص253.

3. الهجرة:

كان للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر طابعا سلبيا متميز، اتضحت معالمه من خلال تغيير في مظاهر الحياة وفي جميع المجالات، وكان هذا التغيير المفاجئ والكبير في النمط المعيشي لأغلبية الجزائريين سببا مباشرا في خيارهم للنزوح نحو الداخل والهجرة إلى الخارج[1]، وسلوكهم هذا مثلوا حركة احتجاجية ضد الاحتلال الفرنسي، فالهجرة هي أيضا شكلت جزء من المقاومة والتغيير[2]، وإن كانت في أغلبيتها تهجيرا قسريا ونفيا مقصودا أكثر منها هجرة، لكون الهجرة تكون غالبا طوعية بمعنى صاحبها هو من يقرر بنفسه، وأخذ يطلق عليه هذه الظاهرة بالهجرة في 1800-1913 إلى البلاد العربية الإسلامية نظرا للترابط الروحي والانتماء القومي[3].

أما التهجير الإجباري فهو إلزام الفرد أو الجماعة بترك البلاد أو ترك الحي أو المنطقة التي يسكنها لأنه، يشكل خطر من الأخطاء[4]، وغالبا ما طال القادة والرموز الدينية والاجتماعية وأصحاب النفوذ السياسي[5].

ورغم أن هجرة الوطن اتخذت طابعا مأساويا في حياة الجزائري عامة تبعا للهجرات الجماعية التي نزحت من الجزائر بأعداد هائلة في مطلع القرن 20م، واتجهت اتجاهات

(1) نادية طرشون، جمال يحيى، سهيل الخالدي، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص137.

(2) عبد الله حمادي وآخرون، دور المدن الجزائرية في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي، مجلة الراصد، العدد 1، منشورات ثالاتو، جانفي فيفري 2002، ص14.

(3) عبد الحميد سيخي، الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات، أعمال الملتقى الوطني الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص33.

(4) نفسه، ص33.

(5) أبو قاسم سعد الله، هجرة بعض الجزائريين 1830-1847، أعمال ملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص21.

مختلفة وخلفت مآسي شتى، فإن هذه الهجرة كانت تختلف اختلافا كبيرا[1]، فرأى الجزائريون ضرورة الانتقال إلى فرنسا من اجل العمل هناك خاصة وأن الحرب العالمية الأولى كانت عاملا من عواملها على الرغم من الخطر التي فرضته على الجزائريين إلى غاية إلغاءه عام 1919 [2]. لتبرز بعد كظاهرة جالية نظرا لتشجيع السلطات الفرنسية لها لشدة احتياجها لليد العاملة والجنود، فنقل إلى الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط نحو 270000 ألف جزائري بين جنود وعمال ومزارعين فقد ازداد عدد هؤلاء المهاجرين من 4آلاف إلى 5 آلاف عام 1912. وحوالي 10 آلاف عام 1914 [3].

والمعروف في مقاربات المناهج التاريخية في دراسته الأوضاع الاجتماعية، ان الثروات والحركات والتغيرات الحاسمة تطرأ بتراكم تصاعدي للأسباب ليأتي السبب الأخير ليفجرها ويحدث فعل الطفرة ومن ذلك قانون التجنيد الذي كان النقطة التي أفاضت الكأس[4].

ولكن قبل هذه النقطة نرجع إلى سنة 1832 والتي يمكن أن نعتبرها بداية الهجرة الجزائرية والشرق وغيره، ذلك أن أمر الاضطهاد الفرنسي للجزائريين صار أمر واقعا لا محال، حيث ظهرت النوايا السيئة للقائد درو فيقو بعد تعيينه كحاكم عسكري للجزائر، إذا أثقل هذا الأخير كاهل الأهالي بضرائب والقمع، ونجد خير مثال على هذا من قبيلة العوفية وعن الضرائب الثقيلة التي فرضت عليها، الشيء الذي كلفها إبادتها عن بكرة أبيها من طرف هذا السفاح[5].

(1) خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون لجامع الزيتونة 1900-1956، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص258.

(2) أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص317.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص322.

(4) نور الدين ثينوي، هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1148-1912، أعمال الملتقى العلمي الأول حول السيوسيولوجية الهجرة في تاريخ الماضي والحاضر، منشورات المخبر والأبحاث الاجتماعية تاريخية حول الرحلة والهجرة، ماي 2008، ص98.

(5) كمال هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، لافومبك للنشر، الجزائر، 1986، ص12.

إضافة إلى إقامة المحتشدات وحرق الممتلكات وشراء الذمم وتشريد ونفي كل من أبى التعاون مع السلطات من زعماء المحلية أو ثار ضدها[1]، وظهرت بوادرها الأولى بتلمسان مع أواخر 1910 كرد فعل على هذا القرار وبشروع السلطات على عملية إحصاء الشباب، عرفت المدن والقرى القريبة من تلمسان مثل سبدو ونادرومة على إثرها قام الأهالي على بيع ممتلكاتهم من أراضي وعقارات للأوروبيين والفرار عبر الحدود المغربية، فجاء التقرير في صحيفة لوشن دوغو (L'écho D'Oran) "إن التجنيد ليس السبب الوحيد للهجرة... بل لأسباب عديدة ومختلفة، ناتجة عن الوضعية المزرية التي يعيش فيها المسلم الجزائري..."[2]، وتوالت الهجرات من قسنطينة وسطيف وبلاد القبائل ووجهات من الصحراء[3].

كما عرفت هجرة الجزائريين إلى المشرق الإسلامي نذكر على سبيل الحداد، الشام، فلسطين، الأناضول وكذا تونس والمغرب الأقصى، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو تونس والمغرب 20,000 سنة 1907، في حين وصل عدد المهاجرين إلى مصر من 20,000 إلى 30,000 سنة 1921، في حين الحجاز كان ما بين 10,000 إلى 15,000 سنة 1921، في حين نجد أن الهجرة نحو فلسطين كان ما بين 50,000 و60,000 سنة 1921[4].

ولقد أدت الهجرة الجزائرية إلى الخارج على حد سواء إلى فرنسا أو المشرق العربي إلى انعكاسات وخيمة، تمثلت في إفراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية والمهنية[5]، هذه الأخيرة التي كشفت عنها سجلات القنصلية الفرنسية، والتي عملت على تقييد أسماء

(1) نادية طرشون، جمال يحياوى، سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص146.

(2) نادية طرشون، هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجنة تحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بوزريعة، الجزائر، 2011، ص 176، 177، 178.

(3) نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص40.

(4) الحواس الوناس، الأوضاع الاجتماعية الجزائريين سنوات 1830-1930، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 20، كنوز للنشر والتوزيع الجزائر، السداسي الأول، 2013، ص103.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص323.

ومهن الجزائريين في دمشق وخصوصا الأفواج التي هاجرت عقب مقاومة 1857، وكذا إثر هزيمة المقراني 1871 وتمثلوا في المساجين الحيكين العاملين الحدادين، تجار المواشي إلى آخره[1]، معاناة المهاجرين الجزائريين في فرنسا من الغربة الثقافية والعنصرية والتي سيكون لها انعكاس سلبي جراء نتيجته العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الغير متوازية بين فرنسا، وبالتأكيد المستفيد الوحيد هو فرنسا[2]، وتشتت الأسر وما سببه هذا تشتيت من مآسي وحرمان[3].

4. تفكيك البنية الاجتماعية:

يعتبر المجتمع الجزائري القديم غني بأراضيه وتاريخه وقيمه العليا، فكان محافظا لا يندفع بسرعة على تغيير تقاليده وعاداته الموروثة، ولعل هذا ما جعله يصمد أثناء فترة الاحتلال[4]، في إطار ما يعرف بالقبيلة[*]، ولكي يحصل هذا الاستعمار على استقرار له في أراضي الجزائريين ويتمكن من نهب الأراضي من أصحابها وإبعادها عنها وعن أملاكهم ومصادرة أرزاقهم وعيشهم، ومن أجل تحقيق استيطان قاري وممتد زمانا ومكانا يمكنه فيما بعد من بسط نفوذه وسيادته العسكرية والسياسية والحضارية والثقافية، عمل على تفكيك بنية المجتمع الجزائري وتخريب شبكة علاقاته الاجتماعية بالعمل على تمزيق وحدة المجتمع،

(1) نور الدين ثينوي، المرجع السابق، ص101.

(2) البشير بلاح، المرجع السابق، ص30.

(3) نفسه، ص33.

(4) أنيسة بركات درار، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات ANOP، الجزائر، 2008، ص78.

(*) القبيلة: والتي تعد التجمع الثاني بعد الأسرة حيث تتكون من أسر متعددة غالبا ما تكون من أهل جد واحد ويختلف حجم القبيلة حسب الأسر المكونة لها وهي ذات فروع كثيرة ورقع جغرافية واسعة تجمع بين أفرادها المصلحة المشتركة والروابط الاجتماعية، أنظر: يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص514.

القائمة على أساس الدين الواحد واللغة الواحدة والتاريخ الواحد والمصير الواحد والوطن الواحد[1].

وكبداية أولى كذلك لعملية التفكيك أراد الاستعمار الفرنسي تحطيم القاعدة الاقتصادية الطبقة البرجوازية القديمة[2]، وفعلا ومن خلال المراسيم التي سنتها الإدارة الفرنسية الخاصة بالأرض تم إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر، فتفتت إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، وبهذا فقدت الجزائر عن الإطار الملائم الذي كان ينظم حياته ويحفظ له مصدر رزقه، فأصبح الفرد أعزل دون حماية من القبيلة عرضة للقوانين الفرنسية الجائرة[3]، تجسيد فكرة الدوار التي قسم معها السكان إلى دشائر وقرى[4]. ونسجل أهم مظاهر تفكيك من خلال:

وكانت هذه الفكرة وفقا لقرار مجلس الأعيان الذي تشكل على قاعدة بقايا القبائل المفككة تعبير عن إرادة المجتمع من ما قبل الرأسمالية والرأسمالية، وعليه نشط الاقتصاد الرأسمالي انطلاقا من حرية البيع والشراء[5].

تشكل فئة جزائرية ولو أنها قليلة العدد ضعيفة التأثير ناكرة للهوية الوطنية والقومية الإسلامية للجزائر، في خطوة غير مسبوقة يطلق أبرز أعضاء هذه المجموعة، وهو الصيدالي فرحات عباس بعد عودته من فرنسا النار على أمته الجزائرية متنكرا للوطن

(1) مراد قبال، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر: أهداف وتداعياتها (1930-1939)، مجلة القرطاس، العدد 9، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018، ص130.

(2) كمال بيرم، الاحتلال الفرنسي وتطور القيادة بالحضنة 1830-1954، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013، ص129.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات...، المرجع السابق، ص29.

(4) صادق دهاش، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن19، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص21.

(5) عدي هواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1962، تر: جوزيف عبد الله، دار الحدثة، بيروت، لبنان، 1983، ص87.

والدين والتاريخ واللغة أي مكونات الهوية الوطنية الجزائرية، إنها الحرب على الذات وتدميرها وقفزة إلى المجهول لتناهي[1].

تحول ملاك الأراضي إلي عبيد وأقنان عند الملاك الجدد نتيجة التفكيك وزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تربط أفراد القبيلة، وفي المقابل تم اضمحلال العائلات الريفية الكبرى ونشأت أوسقراطية محلية أُدمجت في العلاقات السياسية ليتم تحطيمها فيما بعد[2].

تم القضاء على الفئة الثرية الحضارية التقليدية التي كانت تتفاخر بروح الإسلامية وأسلوب حياتها الراقي، وأصبحت تدريجيا فئة اجتماعية هامشية احتل مكانها رجال الأعمال والمصدرين لمنتوجات المزارع وسماسرة[3].

ظهور صراعات حول الأراضي خصوصا عقب القضاء على المقاومات الشعبية منها المقراني والحداد، حيث تحولت ملكيات الأراضي بين الناس وعمدت فرنسا إلى سياسة من شأنها إبقاء الأهالي في صراع مستمر فيما بينهم، فقررت منح الأراضي لمن يخدمها خمس سنوات والتي فر منها أصحابها بسبب مواقفهم المؤيدة للمقراني، وكذلك كانت قرارات استغلال الأراضي المتروكة عاملا مشجعا على الصراع والذي استمر إلى يومنا هذا[4].

(1) مراد قبال، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر: أهدافها وتداعياتها 1830– 1939، مرجع سابق، ص131.

(2) عبدة بن داهة، الاستيطان، ج2، المرجع السابق، ص29.

(3) مغنية لزرق، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في التغيير الاجتماعي والسياسي، تر: سمير كريم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1918، ص66.

(4) كمال بيرم، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884–1954، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة المنتوري، 2005–2006.

المبحث الثاني: آثاره على الميدان الثقافي:

إن السياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر تميزت بطابع الاستغلال وذلك من أجل السيطرة على المجتمع الجزائري وإخراجه من هويته الإسلامية، فكان تحطيم الكيان العربي الإسلامي في الجزائر من أولويات السياسة الثقافية الاستعمارية.

1. تدني المستوى التعليمي وإتباع سياسة التجهيل:

لقد انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة تجهيل الأهالي وذلك بهدم وغلق المدارس، كما أنهم قاموا بإلحاق الجزائريين بالمؤسسات التعليمية فرنسية[1]، لذلك قضى المستعمر على كل أشكال التعليم في الجزائر وحاول القضاء على الدين واللغة العربية وبالتالي كان سببا في تجهيل الجزائريين، وقناعتهم بضرورة تعليم الجزائريين لم يكن حبا في الشعب الجزائري بل لترسيخ الوجود الفرنسي في الجزائر[2].

ولم تكتف فرنسا بذلك بل لجئت إلى وسيلة كانت غاية في الهمجية وذلك من خلال هدم المؤسسات الدينية والثقافية، وحرمان الشعب الجزائري من مصادر الوعي والمعرفة، حيث وجدت إدارة الاحتلال أن تعليم الأهلي يمثل عبئا ماليا عليها فرفضوا المستوطنون تعليم الجزائريين جملة وتفصيلا، فقد أصدر المجلس الأعلى للمعمرين قرارا نص على: "أن فتح المدارس للأهالي يعرض البلاد لخطر حقيقي في الميدان المالي، وبناء على ذلك يطالب البرلمان بأن يعدل في قراره وذلك بفتح مدارس للأهالي"[3].

لقد كانت فرنسا تخاف من المتعلمين وذلك لأن التعليم سيفتح أمامهم مجالات واسعة سياسية كانت وثقافية[4]، وعليه كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص47.

(2) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص64، 65.

(3) عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي، الثقافي، المرجع السابق، ص196.

(4) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1956- 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص154.

التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1993، والتي تهدف إلى القضاء على الثقافة العربية الإسلامية وذلك تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[1].

حيث نجد ان المعمرين كانوا يقفون ضد أي مبادرة، بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائريين، وكان التخوف من تعليم الجزائريين ظاهرة عند كافه الفرنسيين، وفي هذا الصدد يقول أحد المسؤولين الفرنسيين: "إن فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد"[2].

ولقد عبر الزعيم المصري محمد فريد أثناء زيارته للجزائر عام 1901م عن الوضع المزري الذي مر به المجتمع الجزائري بقوله: "إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلة اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات، بل ربما لا تدرس اللغة العربية بالمرة فإن الحكومة تسعى لحفظها فلا هي تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس، وأصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل: وهران، قسنطينة، عنابة وغيرها[3].

ولهذا نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير تعليم الجزائريين المسلمين حيث انتشرت بذلك الأمية بشكل كبير في أوساط الأطفال الجزائريين وظلت مرتفعة بنسبة كبيرة مع مطلع القرن العشرين، ويعود ذلك إلى السياسة التعليمية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي، فحاربت المؤسسات الثقافية الإسلامية بتدمير المدارس والمساجد والزوايا فهي مؤسسات مهمة بالنسبة للشعب الجزائري[4].

(1) عبد العزيز شرف، المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر، دار الجيل، بيروت، 1999، ص35

(2) عبد الله بوقرن، دور المدرسة الاستعمارية في الاستلاب الحضاري، المعيار، ص305.

(3) أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص6.

(4) ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص78.

ولقد رأى الفرنسيون أن اللغة العربية هي من أبرز مقومات الشخصية الجزائرية وبقائها يعني بقاء الشخصية الوطنية لهذا سارعت على القضاء عليها بكل الطرق[1]، ولذا وعلى العموم نجد أن السياسة التعليمية بالجزائر تكاد تكون منهارة ، محاصرة بالقوانين، كقانون 26 ديسمبر 1904 فإنه يحضر على كل جزائري أن يتولى إدارة مدرسة عربية[2].

ولعل من أبرز الأسباب لسياسة التجهيل المعتمدة هو معاقبة الجزائريين على مقاومتهم المسلحة، كما أن الفرنسيون كانوا يخشون من أن التعليم سيؤدي بالجزائر إلى الاطلاع على أحوال العالم فتكون من بينهم جماعات وأحزاب تطالب بالحقوق السياسية، فقد بقي تعليم اللغة العربية عملية سرية يقوم بها الجزائريون في بيوتهم بالمدن، وقد تفطن المستعمر منذ احتلاله للجزائر إلى خطورة هذه الظاهرة فأرادوا السيطرة عليها وذلك بإدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس القرآنية[3].

فالإدارة الاستعمارية استغلت مختلف التشريعات وذلك لفرض سيطرتها ووضع نظام تربوي يخدم مصالحها، بأن يكون التعليم وسيلة لإدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية ومحاربة التعليم العربي الإسلامي وفرض الفرنسية بواسطة الغزو الفكري، حيث كانت العربية عائقا في وجه الاستعمار، فعمل على إصدار قرار في سنة 1892م والذي يرفض فتحه مدرسة عربية فانعكست هذه الوضعية سلبا على أطفال الجزائر[4].

فالوضع التعليمي وخلال هذه الفترة أصبح واضحا رغم القوانين الجديدة التي ستظهر بعد 1880م في محاولات الجمهورية الثالثة تحقيق غايتها الاستعمارية وذلك من خلال سياسة تعليمية عقيمة تجاه الجزائريين، ظهرت نتائجها عندما تم تطبيق القوانين للتعليم

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص106.

(2) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص70.

(3) سعيد بوحوش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، دار تيفتيلت، الجزائر، 2013، ص57.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص63.

العمومي في 16 جوان 1881م وقانون 28 مارس 1882م اللذان ألغيا التعليم الديني بالمدارس العمومية وفرض إجبارية التعليم[1].

2. طمس الهوية الوطنية:

كانت سياسة فرنسا في الجزائر تعتمد على طمس الهوية الوطنية الجزائرية وذلك عن طريق التغلغل الثقافي وفرض الفرنسية في الجزائر، فأقروا اللغة الفرنسية كلغة رئيسية في المدارس وقاموا بتعليم الجزائريين تاريخ فرنسا وهويتها، ولم يكتفي بهذا الاستغلال اللا إنساني فحسب بل سعت الإدارة الاستعمارية جاهدة إلى احتلال العقل وتهديم البنى الحضارية للمجتمع الجزائري[2].

كانت فرنسا تهدف إلى محو الشخصية الجزائرية من الوجود، وذلك عن طريق محو مقوماتها الأساسية ألا وهي الإسلام والعروبة والشخصية الوطنية من أجل تشويه اللغة العربية، حيث بذل الاستعمار أقصى جهوده في طمس معالم اللغة وإحلال محلها معالم الفرنسية[3].

لما كانت اللغة العربية من أبرز مقومات الشخصية الوطنية، فإن المجتمع الجزائري بقى محافظا على عروبته ولغته، وفي ذلك يقول البشير الإبراهيمي: "إن لغة العرب قطعة من وجود العرب وميزة من مميزاتهم ومرآة لعصورهم المتميزة بالعلم والمجد والبطولة والسيادة"[4].

كما حارب الاستعمار هذه اللغة ومنع المثقفين من نشر العلمي وفرض اللغة الفرنسية على الأهالي محاولا طمس معالمها والقضاء عليها بشتى الطرق، إلا أن هذا الاستعمار

(1) أبو عزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية، المرجع السابق، ص138.

(2) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص100.

(3) رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، المرجع السابق، ص104.

(4) أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص180.

استطاع أن يزرع بين الجزائريين الشكوك في لغتهم، وبروز اللغة الفرنسية في كل المؤسسات والإدارات، لتكاد أن تصبح اللغة الأولى في الجزائر بدلا من اللغة العربية الفصحى[1].

وبحجم الانعكاسات التي تسببت فيها قوانين الاستعمار الفرنسي في المجال الثقافي حيث حارب المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري وذلك بمحاربة ثقافته الدينية والوطنية، حيث كانت هذه الإدارة تحاول إقناع الجزائريين بالحضارة المسيحية، وأن الإسلام هو دين تعصب فحين أن المسيحية دين تسامح[2].

إن مجريات هذه الأحداث أثرت على الجزائريين حيث أنهم تعرضوا لمضايقة شديدة في المجال الثقافي والديني، وبذلك قضت الإدارة الاستعمارية على المساجد واستولت على الأوقاف الإسلامية وقضت على دورها، وأهملت التعليم الوطني وحاربت التعليم القرآني، فالإسلام هو مظهر هذه الأمة ولباسها وهويتها بين الأمم، ومن أجل الحفاظ على هذه الهوية ظل المجتمع الجزائري يقاوم الاستعمار الفرنسي المرير[3].

وعليه فإن الاستعمار الفرنسي حاول القضاء على المقومات الوطنية من خلال محاربة الثقافة العربية محاربة عنيفة واعتبار اللغة العربية لغة أجنبية يمنع تدريسها في معاهد التعليم إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية وتشويه تاريخ الجزائر والتشكيك حتى في وجوده، إلى جانب ذلك إهمال جغرافية الجزائر والتركيز على جغرافية فرنسا مع إبراز عظمتها وقوتها[4].

3. تكوين النخبة الموالية لفرنسا:

سعى الفرنسيون منذ الوهلة الأولى على تكوين فئة قابلة للاندماج في فرنسا والتي أصبحت تعرف بالنخبة الاندماجية[5]، ومعظم الكتاب يتفقون على أن هذه النخبة كانت

(1) محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص92.

(2) الأشرف مصطفى، الأمة والمجتمع ،تر: بن حنفي عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص276.

(3) مهديد إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850 – 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006، ص44.

(4) شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص276.

(5) أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830– 1954 ،ج6، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص146.

تتشكل من فئة قليلة جدا أصحابها يعدون على الأصابع[1]، وإن الاستعمار قبل أن يفكر في انجاز مؤسساته الثقافية و بعض الجزائريين من المتجنسين كان يحاول القضاء على الثقافة الجزائرية، ويصف لنا مالك بن نبي الحالة والهيئة التي كان عليها الشباب الجزائري المثقف والمحتك بالاستعمار فيقول: "ولا شك أن أقصى لحظة يواجهها المكافح التي يشعر فيها أن عزله قد تم من جميع النواحي، فلا يرى أمامه طريقا وهي أقصى لحظات الصراع الفكري..."[2].

وكان من أهم مطالبها كما ورد في المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية في 18 جوان 1912م:

- إنهاء القوانين الاستثنائية والإجراءات الاضطهادية.
- توزيع عادل للضرائب.
- تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين.
- بالنسبة لقانون التجنيد الإجباري تخفيض فترة الخدمة من ثلاث سنوات إلى سنتين ورفع السن إلى 21 سنة.
- التوزيع المتساوي للميزانية وذلك بين كافة سكان الجزائر[3].

وعموما فإن جماعة النخبة[*] دعت إلى الاندماج التام في فرنسا ثقافيا وحضاريا، وذلك من أجل القضاء على العقيدة التي تلعب دورا أساسيا مما يتطلب محاربتها والسيطرة عليها،

(1) شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009، ص150.

(2) مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، دار الفكر، دمشق، دت، ص77.

(3) أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص121.

(*) النخبة: كان بالجزائر نخبتان النخبة المحافظة المتمسكة بالقيم الإسلامية ومعارضة للأفكار الغربية والإجراءات الاستعمارية مثلها على وجه الخصوص العلماء المثقفون، أما النخبة الاندماجية العصرية والتي ضمت المتعلمين في المدارس الفرنسية. أنظر رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989م، المرجع السابق، ص20.

كما قال فرحات عباس[*]: "خلق وفاق شرعي بين الإسلام وفرنسا"، او بين ما يسميه بـ: وطننا الروحي (أي الإسلام) ووطننا الفكري (أي فرنسا) [1].

لكن هذه الفئة أثناء انتخابات سنة 1919م بسبب الخلاف حول الإدماج بالتجنيس إلى نخبتين: نخبة ليبرالية اندماجية تدعو إلى الإدماج تزعمها الدكتور ابن التهامي، ونخبة إصلاحية تعارضه تدعو إلى المساواة تزعمها الأمير خالد[2].

لقد نتج عن ذلك نقص لدى الشباب المحروم من ثقافته مما ظهر ذلك في صور مختلفة ومتنوعة تمثلت في التشكيك والاستلاب بين الكثير، وذلك ما عبر عنه (geoge hardy) قائلا: "إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب في مستعمراتها وجعلهم أكثر ولاء، هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا، وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا، فالمقصود إذن أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم"[3].

إذن فالطرح يوحي بتمييز شريحة من المجتمع الجزائري هي الشريحة النخبوية ذات الثقافة الفرنسية والتي انبهرت بالحضارة الفرنسية واقتنعت ضرورتها وإمكانيتها، حيث يشمل هذا الصنف العناصر التي تجنست بالجنسية الفرنسية وتخلت عن أحوالها الشخصية، فهي فئة متميزة لا هي جزائرية بثقافتها وفكرها ولاهي فرنسية بعرقها وجنسها[4].

لقد كان تلقي الثقافة الفرنسية تأثيرا كبيرا، لذلك كان نشر الثقافة الفرنسية على نطاق ضيق، واستهدف فئة قليلة من مجموع الجزائريين الذين كان مصير أكثر من 90% منهم

(*) فرحات عباس: (1899،1985) مناضل سياسي ناضل من أجل استقلال الجزائر، تم انتخابه عند استقلال الجزائر رئيسا للمجلس الوطني التشريعي، احتك باللغة الفرنسية، ثم انتقل للدراسة في مدينة جيجل، أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية ، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص26.

(1) رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص95.

(2) رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص121.

(3) أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص16.

(4) مهدي إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850– 1919، المرجع السابق، ص85.

الأمية والجهل، وبسبب هذا الأخير الذي أهل إليه معظم الشعب لذلك استخدم مختلف سياساته. إذن فهذه النخبة الجديدة التي انتمائها إلى الفئات الميسورة يعملون أساسا في مجموعات التي تستعملها الدولة الاستعمارية وذلك لإعادة إنتاج هيمنتها[1].

4. انحراف أصحاب الطرق الصوفية:

باحتلال فرنسا للجزائر أصبح المجتمع يعيش انحطاطا حضاريا إذ تدعمه في ذلك نخبة تقليدية تتمثل في المرابطين[*] وبعض رجال الزوايا، حيث عرف الاستعمار الفرنسي كيف يسير الكثير من أصحاب الطرق والزوايا في نهاية القرن التاسع عشر، كما أنه غرس الخرافة في صفوف المجتمع ودفعه للانغلاق عن نفسه[2].

كما عملت السلطات الفرنسية على تشجيع توجه شيوخ الطرق الصوفية نحو الشعوذة[3]، وقد اعتبر مالك بن نبي أفكار هؤلاء الطرقيين أنها أخطر الأفكار التي وصفها بالقاتلة[4].

وأدى هذا كله إلى ضعف الإيمان بالله، فأصبح الناس يعتقدون أن الجنة والنار في الآخرة والسعادة والشقاء في الدنيا، وباختصار فإن الإدارة الاستعمارية تسيطر على الحياة الدينية للمعلمين وذلك بمساعدة بعض رجال الطرق الصوفية الذين باعوا ضمائرهم لفرنسا وأصبح أيضا خادمين لها[5].

---

(1) صالح عباد، الجزائريين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص173.

(*) المرابطين: هي تسمية دينية تنطبق على بعض شيوخ الزوايا الذين يجمعون في الوقت نفسه بين وظيفة العلم والمعالج والطبيب، انظر: ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880م، المصدر السابق، ص15.

(2) رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص88.

(3) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص626.

(4) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص52.

(5) بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937- 1939م، دار شطايبي، الجزائر، 2013، ص72.

وبالتالي نجد أن السلطة الفرنسية الحاكمة في الجزائر أو في فرنسا وصلت إلى فائدة الطرق الصوفية ومؤثراتها على المجتمع الجزائري، حيث حاولت أن تستخدمها كأداة للتوسع والسيطرة، حيث حاربت البعض بقوة السلاح وبذلك نجد انحراف الشيوخ الدين الطرقيين[1].

وفي ختام الفصل نستخلص أن هذه السياسة التي مارستها فرنسا على المجتمع الجزائري أثرت على حياته الاجتماعية وكذا الثقافية تأثيرا كبيرا وسلبي حيث انتشر الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة في أوساط الجزائريين كما انحرف بعض أصحاب الطرق الصوفية الذين انتقلوا لخدمة الاستعمار كما سعت فرنسا منذ دخولها وبمختلف الطرق إلى الهوية الجزائرية.

وفي خلاصة الفصل يمكن أن نستنتج بأن السياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر تميزت بطابع الاستغلال حيث أنها فرنسا استغلت نقاط ضعف الجزائريين وذلك من خلال إعلانها مجموعة من القوانين والقرارات التعسفية والمجحفة في حق الشعب الجزائري، حيث عمدت فرنسا على فرض نفوذها في ربوع الوطن بصدور تشريعات زجرية ضد الجزائريين والتي جاءت كلها لغاية واحدة ألا وهي تشجيع حركة الاستيطان ومصادرة الأراضي ومحو الشخصية الوطنية.

(1) حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص55.

خاتمة

خاتمة:

ختاما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها أهم التشريعات والمراسيم التي جاءت بها الإدارة الفرنسية في الفترة ما بين "1870- 1920م" وما خلفته من أثار مست مختلف الجوانب أهمها الاجتماعي والثقافي، ومن جملة النتائج التي أفضت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- شروع فرنسا في بث وخوض حزمة القوانين على المجتمع الجزائري منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر، وحتى قبل قيام الجمهورية الثالثة مستخدمة أبشع أساليب القمع والتعسف، ضاربة كل القوانين الدولية عرض الحائط.
- كما نجد أن هذه التشريعات الا مراسيم لتمكين المستوطنين في أرض الجزائر على حساب شعبها دون مراعاة أدنى اعتبارات الإنسانية.
- العمل على تحطيم المجتمع الجزائري، والعمل على تحطيم أوامره وذلك من خلال سن قانون المشيخي الصادر في 28 أفريل 1863 الذي يعتبر من أخطر القوانين على الجزائريين إذ يعد منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما احدثه من انقلاب أو بالأحرى من هدم البنية الاجتماعية.
- وهذا ما اكدته من خلال قانون وارني الصادر في 22 جويلية 1873، الذي أخضع الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي وألغت جميع القوانين القائمة على الشريعة الإسلامية.
- جاءت فرنسا بمرسوم كريميو 24 أكتوبر 1870، وذلك بموجب التجنيس الجماعي لليهود الأهالي.
- من بين الوسائل التي أوجدها الاستعمار الفرنسي في تدمير البنية الاجتماعية مشروع استعماري تمثل في قانون الحالة المدني 1882، إذ كانت فكرة المشروع في الجزائر منذ الوهلة الأولى للاحتلال، انطلاقا من عملية الإحصاء الأولى للقبائل الجزائرية بداية من 1830.

- لقد سعت فرنسا إلى تجنيد ما أمكنها من الجزائريين وذلك عن طريق إصدارها القانون 3 فيفري 1912 مستغلة ظروفهم الاجتماعية المتدهورة سواء عن طريق الإغراء أو الترهيب.
- ولم تستثني هذه القوانين الجانب الثقافي إذ عمدت على محاربة اللغة العربية في جميع المؤسسات والسماح فقط بتعليم اللغة الفرنسية كلغة رسمية، وإغلاق الحكومة الفرنسية العديد من المدارس ونفي العديد من المعلمين وسجنت الكثير منهم، وذلك بإدراج قوانين في ظهرها تخدم ثقافة الفرد الجزائري، ولكنها كانت تعكس حقيقة ما تصبو إليه ما تم التطرق إليه سابقا.
- تسببت السياسة التي طبقها الاحتلال إلى خلق وضع اجتماعي كارثي، من خلال ظهور عدة مشاكل في تدني أجور العمال الجزائريين، وإجبارهم على القيام بأعمال مهنية شاقة إضافة إلى ظهور البطالة، واستحكامها في المجتمع وتدهور أوضاع المساكن مصحوبة بانتشار الفقر والمجاعات.
- ظهرت في المجتمع الجزائري عدة أمراض خطيرة، قدمت معظمها مع الاحتلال ونذكر منها: التيفوس، الجذري، الكوليرا.
- نتيجة لسياسة فرنسا الاستعمارية اضطر المجتمع الجزائري إلى الهجرة قسريا، مضطرا بدل الهجرة الطوعية، فكانت توجهاتهم مختلفة منهم من توجهوا إلى تونس والمغرب، في حين فضل البعض الآخر الهجرة إلى مصر، الحجاز، الشام، فلسطين وغيرها من البلدان العربية، في حين توجهت فئة أخرى إلى فرنسا رغم قانون الذي فرضته في الحرب العالمية الأولى سهلت من تنقلهم.
- إن السياسة التعليمية تجسدت في شكل تشريعات ومراسيم نفذتها السلطات الاستعمارية، لتضعها بصيغة قانونية وتتدرج في عملية تنفيذ سياسة التجهيل وفرنسة التعليم والقضاء على التعليم الحر، إلا أن الجزائريين اعتبروها محاولة لطمس معالم ثقافتهم هذا الأمر الذي أدى إلى نفور الشعب منها.

- كان للطرق الصوفية حضور في الجزائر ومن أهمها نذكر: الرحمانية والقادرية وغيرها، وقد بعثت هذه الطرق دور إيجابي من خلال زواياها وشيوخها في نشر التعليم والمحافظة على المقومات الوطنية، في حين برز دورها السلبي تعلق ببعض البدع والخرافات التي صنعها بعض المريدين.

الملاحق

الملحق رقم 01:

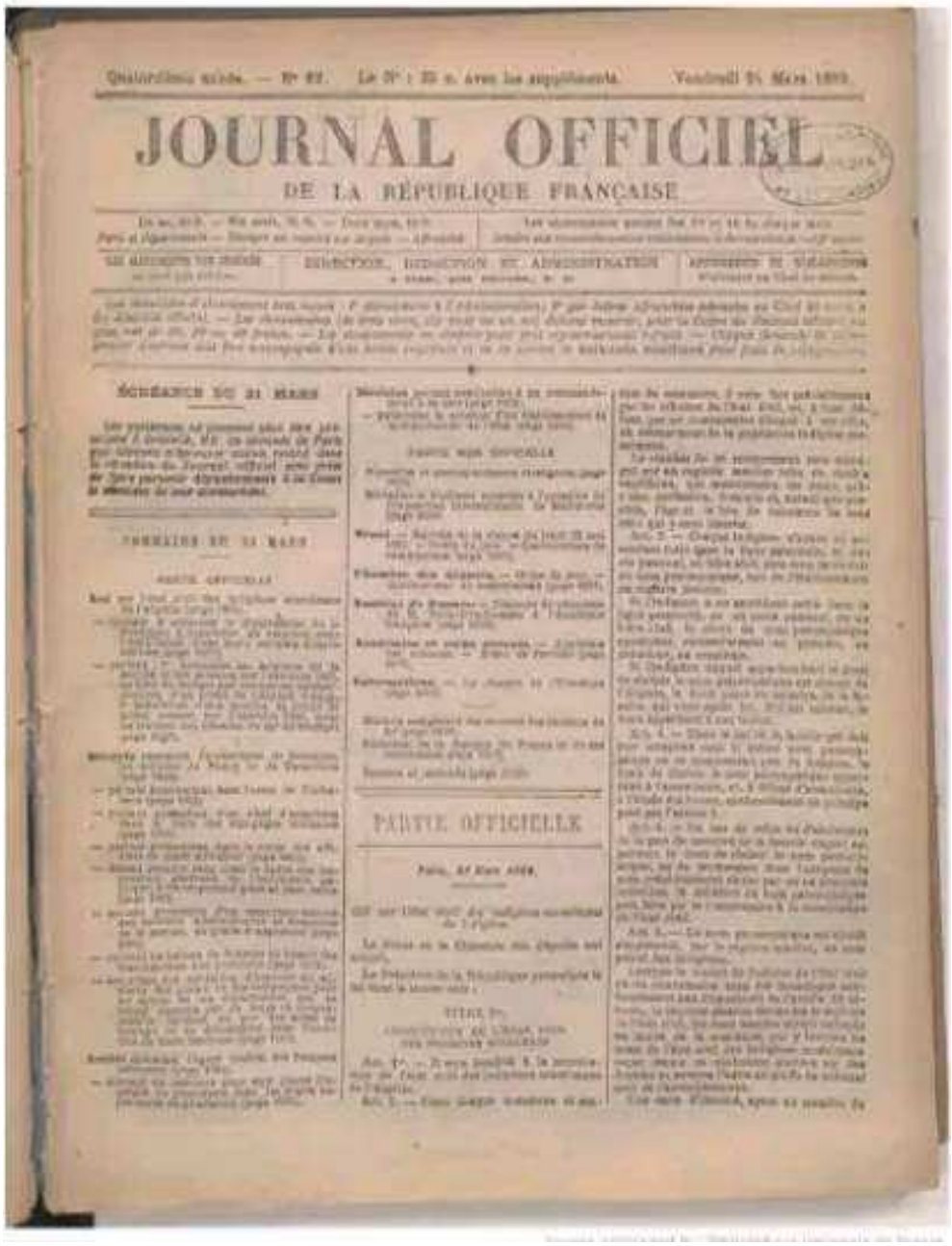

JOURNAL OFFICIEL

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

PARTIE OFFICIELLE

قانون 23 مارس 1882م الصادر عن الجريدة الرسمية الفرنسية. [1]

(1) Journal officiel N36, 24 mars 1882, p 01., 1/06/2022 à 17 :00 https//gallica.bnf.fr

الملحق رقم 02:

مدرسة فرنسية في منطقة القبائل 1902م.[1]

(1) عومري، المرجع السابق، ص 397.

الملحق رقم 03:

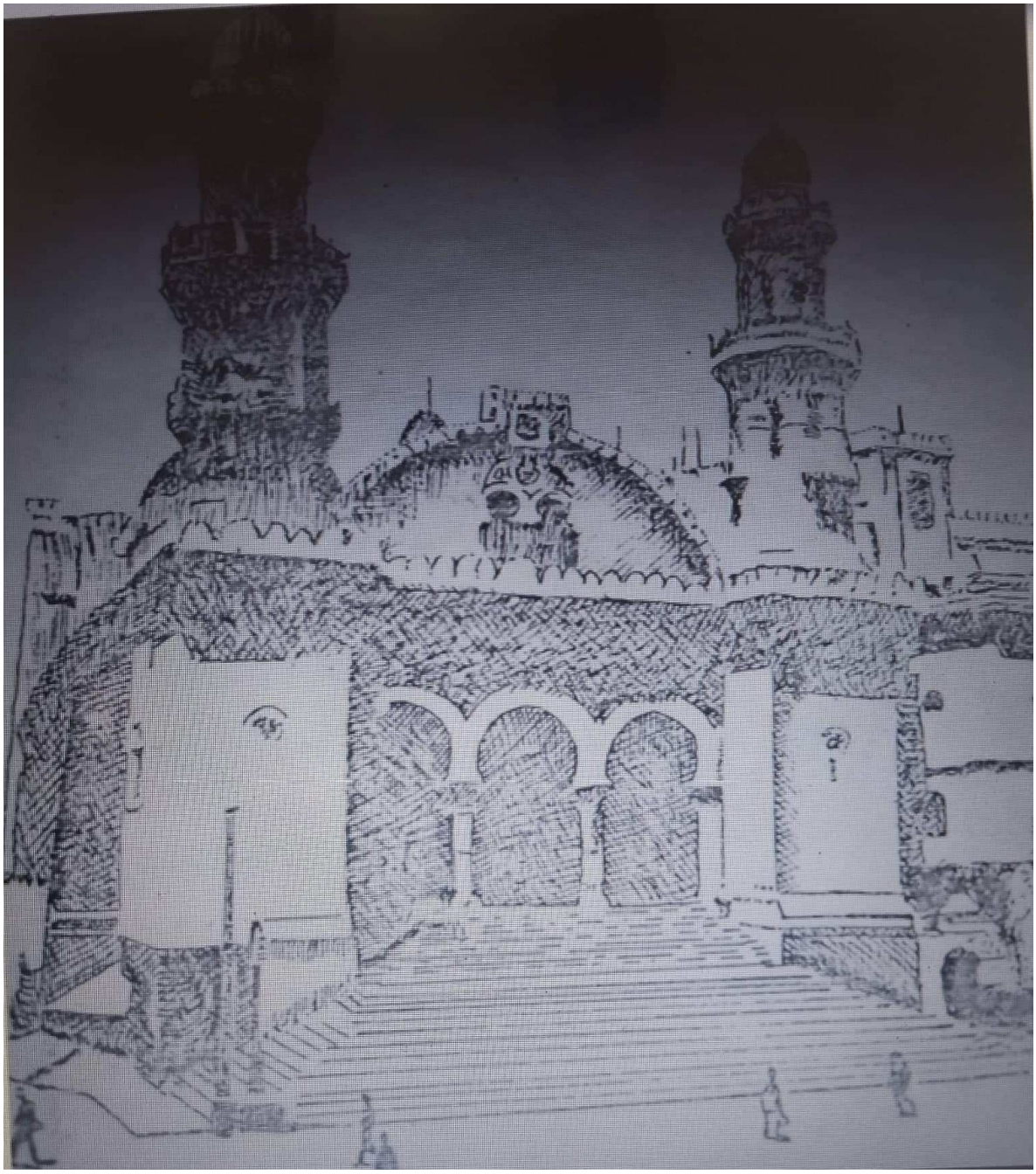

جامع كتشاوة. [1]

(1) سعاد فويال، المساجد الاثرية بمدينة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 72.

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

المصادر

1. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
2. أبو قاسم سعد الله، هجرة بعض الجزائريين 1830-1847، أعمال ملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
3. ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة: المدارس والممارسات الطبية والدين 1830- 1980، تر: محمد عبد الكريم أوزغنة، دار القصبة، الجزائر، 2005.
4. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات (ANEP)، الجزائر، 2006.
5. فرحات عباس، ليل الاستعمار: ثورة رجال أبو بكر، منشورات AEEP.

المراجع بالعربية:

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
2. أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1860 – 1900، ج1، ط1، دار الرائد، الجزائر. 2009.
3. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830- 1954 ،ج6، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.
4. أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
5. أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
6. أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، د ب، 2001 م
7. أحمد حافظ عوض: نابليون بونابرت في مصر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012.

8. أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
9. أحمد عاشور أكس، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلم ضد جبروت الاستعمار الاستيطاني 1500، 1962، المؤسسة العامة للثقافة، 2009.
10. أحمد مالكي، الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1994.
11. آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.
12. الأشرف مصطفى، الأمة والمجتمع ،تر: بن حنفي عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
13. أنيسة بركات، محاضرات ودراسات تاريخية أدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995م.
14. أوليفة لوكور كرانميزون، في نظام الأهالي، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2011.
15. بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري (قادة الجزائر التاريخيون)، ج3، دار العزة والكرامة، الجزائر، 2009.
16. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، دب، دس.
17. بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937- 1939م، دار شطايبي، الجزائر، 2013.
18. بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، 1434هـ/2018م، دار المؤلفات، ميلة، 2013.
19. بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 – 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
20. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1956- 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

21. جمال قنان، تعليم الأهالي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1944، منشورات م و د ب و و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
22. الجيلالي صاري محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900، 1954، تر، عبد القادر بن حراث، ج5، م. و. د. ب. ح. و. ت. أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1987.
23. جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 – 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، د ط، الجزائر، 2010.
24. حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية ، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
25. حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
26. الحواس الوناس، الأوضاع الاجتماعية الجزائريين سنوات 1830-1930، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 20، كنوز للنشر والتوزيع الجزائر، السداسي الأول، 2013.
27. حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1817-1895، دار الهدى، الجزائر.
28. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1871)، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، الجزائر، (دس).
29. خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون لجامع الزيتونة 1900-1956، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
30. رابح لونيسي، بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
31. رمضان أبو سعود، الوجيز في الحقوق العينية الأصلية وأحكامها ومصادرها، جامعة الإسكندرية، 2007.

32. رمضان بورغدة، في تاريخ الجزائر مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19.
33. سعيد بوحوش، الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، دار تيفتيلت، الجزائر، 2013.
34. سعيد بورنان، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19م شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962)، ج1، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
35. سعاد فويال، المساجد الاثرية بمدينة الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
36. سلوان رشيد رمضان الجوعاني ومؤيد محمود حمد الشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر في 1830-1871، مجلة جامعة تكريد للعلوم، كلية التربية، م ج10، العدد2، قسم التاريخ.
37. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الاستعمار 1827 . 1871، مجلد1، ط1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008.
38. شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، دار بهاء الدين، الجزائر، 2009.
39. صالح عبّاد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر.
40. صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، 1844-1871، منشورات باجي مختار، الجزائر، 2001.
41. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م إلى 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.
42. الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، مأساة هوية منفية، نتائج وأبعاد الثورة المقراني والحداد، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ب)، 2007.
43. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1952-1954، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

44. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
45. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، (دط)، (دب)، 2009.
46. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
47. عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918م، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
48. غالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
49. غي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880-1962، تر: م.حاج مسعود أ. أبكلي- ع. بالعربيي، دار القصبة، الجزائر، 2007.
50. فوزي سعد الله، يهود الجزائر موعد الرحيل، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
51. كمال بيرم، الاحتلال الفرنسي وتطور القيادة بالحضنة 1830-1954، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013.
52. كمال هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918، لافومبك للنشر، الجزائر، 1986.
53. لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر، بلاح بشير، العربي منور، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1980م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
54. مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، دار الفكر، دمشق، د ت.
55. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830 - 1954، تر: محمد العرابي منشورات A.N.P، د ب، د س.
56. محمد الصالح الصديق، قاهرة الاستعمار، دار هومه، الجزائر، 2011.
57. محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومه، الجزائر، 2009.

58. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984.
59. محمد داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، الموصل، العراق، 2012.
60. محمد صالح بجاوي، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830 – 1900م، دار القصبة للنشر، الجزائر.
61. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، (دط)، الجزائر، 2007.
62. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007..
63. مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
64. مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2010.
65. مغنية لزرق، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في التغيير الاجتماعي والسياسي، تر: سمير كريم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1918.
66. مهدي إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850 – 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، 2006.
67. موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1960.
68. نادية طرشون، جمال يحيى، سهيل الخالدي، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
69. ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000.

70. ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية في الفترة ما بين الحربين 1918–1932م، منشأة المعارف، مصر، 2001.
71. ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918–1932م، منشأة المعارف، مصر، 2001.
72. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1854، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1965.
73. يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
74. يسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19م، 1870–1900، قسنطينة نموذجا، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Colonisation de Algérie parle système du maréchal Bugeaud l'imprimerie de lassociation ou vriérec victor et Alger 1871.
2. Benachou (a), le régime des terres agraires au Magh, édition, populaire de l'armée, 1979.
3. Boualembessaih, Au bout de l'authenticité la résistance « par l'épée ou la plume », Ecrits sur l'histoire de l'algérie 1830 – 1954, Alger.
4. Djilali Sari, le désastre démaque de 1867-1868 en Algérie, Eng Edition, Alger, 2010.
5. Estoublon et l'éféleure, code de l'Algérie annoté (1830 – 1895), jurdan, édition Alger, 1896.
6. Mahfoud kaddach, histoire de nationalisme 1919-1939, edif 2000, Alger.

الملتقيات:

1. صادق دهاش، الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن19، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. عبد الحميد سيخي، الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات، أعمال الملتقى الوطني الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
3. عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
4. لطاهر ملاخسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
5. نور الدين ثينوي، هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي بين السياسة والدين 1148-1912، أعمال الملتقى العلمي الأول حول السيوسيولوجية الهجرة في تاريخ الماضي والحاضر، منشورات المخبر والأبحاث الاجتماعية تاريخية حول الرحلة والهجرة، ماي 2008.
6. الهادي بكوش، الاستعمار والمقاومة ما بين الأمس واليوم، الملتقى الوطني حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي ، الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، 2007.
7. وردة بن بوعبدة الله، المسؤولية الجنائية الفردية للقادة العسكريين الفرنسيين على الجرائم المرتكبة في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسائلة المؤجلة، بسكرة، المنعقد يومي 16 – 17 نوفمبر 2011.

المجلات:

1. أحمد جيلالي والعيد جلول، "المؤثرات الأساسية في وضع الألقاب واختيار الأسماء في الجزائر"، عن مجلة العلوم الانسانية ،العدد التاسع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس، 2006.

2. إعداد قسم الدراسات، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادرة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد 5، 2002.
3. أنيسة بركات درار، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات ANOP، الجزائر، 2008.
4. عبد الله حمادي وآخرون، دور المدن الجزائرية في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي، مجلة الراصد، العدد 1، منشورات ثالاتو، جانفي فيفري 2002.
5. مجاود محمد، أبعاد وأثر الاختراق الاستعماري في منطقة سيدي بلعباس في مجلة تاريخ منطقة بلعباس.
6. مراد قبال، السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر: أهداف وتداعياتها (1930-1939)، مجلة القرطاس، العدد 9، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018.
7. نادية طرشون، هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجنة تحقيق الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بوزريعة، الجزائر، 2011.

الرسائل الجامعية:

1. سعادة عبد الناصر، النظم الاستعمارية الفرنسية وآثارها على الجزائريين 1830 – 1919م، دراسة في أساليب الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 – 2015.
2. صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في 1830 – 1930، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر باتنة، 2013 – 2014.
3. عومري عبد الحميد، الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1914، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2017.

4. كمال بيرم، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1954، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة المنتوري، 2005-2006.
5. محمد بن موسى، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين في عهد الجهورية الثالثة (1881- 1912)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، بوزريعة، 2017.
6. محمد لامين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في 1962 – 1830، جامعة وهران، 2013 – 2014.
7. مخلوف بوجدرة، الإبادة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، 2012.
8. مزهورة حسين الحاج، الحالة المدنية، آلية من آليات الهيمنة الاستعمارية في الجزائر، حالة منطقة قبائل جرجرة (1891-1962)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1. www.Bovraoudef.Com
2. https//gallica.bnf.fr

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....أ- هـ

الفصل الأول: التشريع الفرنسي في الجزائر قبل قيام الجمهورية الثالثة 1870/ 1830م

المبحث الأول: الواقع الاجتماعي في الجزائر وسياسة التشريع الفرنسي.....07

1. مرسوم 22 جويلية 1834م 11
2. مرسوم 31 أكتوبر 1838م 11
3. قانون 21 أوت 1839م 11
4. قرار 1 ديسمبر 1840م 12
5. قانون 16 جوان 1851م..... 13
6. قرار المشيخي 22 أفريل 1863م 13
7. قرار مجلس الشيوخ 14 جويلية 1865م 15

المبحث الثاني: الواقع الثقافي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وأبرز قوانينه.....17

1. قرار 8 سبتمبر 1830م 17
2. الأمر الملكي 23 مارس 1843م..... 18
3. مرسوم 14 جويلية 1850م..... 19
4. مرسوم 30 سبتمبر 1850م 19
5. مرسوم 14 مارس 1857م 20
6. 31 أكتوبر 1863م..... 21

الفصل الثاني: التشريع الفرنسي وتطوره في الجزائر ما بين 1870- 1920

المبحث الأول: القوانين والمراسيم الفرنسية المطبقة على الحياة الاجتماعية للجزائري..24

1. قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م 24
2. قانون الأهالي 1871م 25

3. قانون وارني 26 جويلية 1873م 30
4. قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882م 31
5. قانون التجنيد الإجباري 03 فيفري 1912م 34
المبحث الثاني: الجانب الثقافي وأهم القوانين المفروضة حوله 36
1. قانون 28 أكتوبر 1870م 36
2. قانون 15 أوت 1875م 36
3. قانون 13 فيفري 1883م 37
4. قانون 18 أكتوبر 1892 38
5. قانون 23 جويلية 1895م 39
6. قانون 24 ديسمبر 1904م 40
7. قانون 16 جوان 1917م 40
8. قانون 1919م 41
الفصل الثالث: انعكاسات التشريع الفرنسي على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري
المبحث الأول: آثاره على الميدان الإجتماعي 43
1. انتشار الفقر والبطالة 43
2. تفشي الأمراض والأوبئة 44
3. الهجرة 49
4. تفكيك البنية الاجتماعية 52
المبحث الثاني: آثاره على الميدان الثقافي 55
1. تدني المستوى التعليمي وإتباع سياسة التجهيل 55
2. طمس الهوية الوطنية 58
3. تكوين نخبة موالية لفرنسا 59
4. انحراف أصحاب الطرق الصوفية 62

خاتمة 65
الملاحق..... 69
قائمة المصادر والمراجع 73
فهرس المحتويات 84

الملخـــــص

الملخص:

شرعت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر في سن حزمة القوانين، مستخدمة أبشع أساليب القمع والتعسف هدفها الهيمنة وتكريس الاستعمار في الجزائر ،حيث تعتبر هذه التشريعات إلا مراسيم لتمكين المستوطنين في أرض الجزائر على حساب شعبها، إذ مست مختلف الجوانب منها الجانب الاجتماعي مما خلفت فيه مظاهر البؤس والحرمان، الفقر وأفقدته كل ما يملك، كما مست أيضا الجانب الثقافي إذ سعت إلى تحطيم المنظومة التربوية وترسيخ ثقافتها في عقول الجزائريين، ومنه فإن هذه السياسة مخادعة ظاهرها تعليم وتمدينهم والقضاء على الجهل والأمية ،وباطنها تحطيم المجتمع الجزائري وتمزيق أواصره.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار، التشريعات، المجتمع الجزائري، السياسة المخادعة، أساليب القمع، الجانب الاجتماعي، الجانب الثقافي.

Summary:

Since it set foot on the land of Algeria, France has begun enacting a package of laws, using the most horrific methods of oppression and arbitrariness, aiming at hegemony and perpetuating colonialism in Algeria. Manifestations of misery and deprivation, poverty and loss of everything he owned, and also touched the cultural aspect as it sought to destroy the educational system and consolidate its culture in the minds of Algerians, and from this policy is deceptive outwardly educating and civilizing them and eliminating ignorance and illiteracy, and inwardly destroying Algerian society and tearing its bonds.

Keywords: colonialism, legislation, Algerian society, deceptive politics, methods of repression, the social aspect, the cultural aspect.